

أثر نمط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة الخارجية - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة السعودية

د/متولي السيد متولي عيطة

مدرس بقسم المحاسبة
معهد الجزيرة العالي للحاسب الآلي
ونظم المعلومات الإدارية
كلية إدارة الأعمال - جامعة شقراء
المملكة العربية السعودية

ملخص البحث

الهدف: تفسير العلاقة بين نمط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة من ناحية، وجودة المراجعة الخارجية من ناحية أخرى، وذلك بالتطبيق على شركات المساهمة المدرجة في البورصة السعودية.

التصميم والمنهجية: اعتمدت الدراسة على مدخل تحليل المحتوى Content Analysis في فحص التقارير السنوية لعينة مكونة من (106) شركة من الشركات المقيدة في البورصة السعودية خلال الفترة من عام (2014:2018) بإجمالي مشاهدات (530) مشاهدة، وذلك لبناء نموذج لتفسير أثر نمط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة.

النتائج والتوصيات: تشير نتائج الدراسة فيما يتعلق بنمط هيكل الملكية: إلى وجود علاقة ارتباط معنوية بين الملكية المؤسسية وجودة المراجعة، كما أن هناك علاقة سلبية بين الملكية العائلية وجودة المراجعة، في حين لا يوجد علاقة بين كل من تركيز الملكية، والملكية الإدارية، والملكية المشتتة على جودة المراجعة. فيما يتعلق بخصائص مجلس الإدارة أظهرت الدراسة عدم وجود تأثير لكل من حجم مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة على جودة المراجعة. في حين يوجد تأثير إيجابي لازدواجية مهام المدير التنفيذي وجودة المراجعة. واستناداً إلى ذلك توصى الدراسة: بضرورة الأخذ بعين الإهتمام تفعيل الدور الرقابي لهيئة سوق المال السعودي للتحقق من التزام الشركات بالإفصاح عن معلومات هيكل الملكية ما يؤدي إلى تحسين جودة الإفصاح وانخفاض عدم تماثل المعلومات. وضرورة التحقق من مدى التزام الشركات بآليات الحوكمة الخاصة بخصائص مجلس الإدارة، لما لذلك من تأثير إيجابي على مستوى جودة المراجعة.

الأصالة والإضافة: تسهم هذه الدراسة في الأدب المحاسبي من خلال تفسير التأثير المتوقع لهيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة بشكل متكامل، وقياس أثر هذه العلاقة على مستوى الشركات في بيئة الأعمال السعودية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات؛ هيكل الملكية؛ خصائص مجلس الإدارة؛ جودة المراجعة الخارجية.

Abstract

Purpose: The aim of this study is to analyze the effect of the relationship between the ownership structure pattern and the characteristics of the board of directors on the audit quality, by applying it to non-financial joint stock companies in Saudi Stock Exchange.

Design &Methodology: The study uses the content analysis to examine the annual reports of a sample of (106) registered companies in Saudi Stock Exchange between the year (2014 - 2018), with a total of (530) observations, to make a model for measuring the impact of the ownership structure pattern and the characteristics of the board of directors on the audit quality.

Findings: With respect to the ownership structure pattern, the results of the study indicate that there is a significant correlation between the institutional ownership and audit quality and there is a negative relationship between family ownership and audit quality. Whereas there is no relationship between each of the major shareholder's ownership, administrative ownership, dispersion ownership and the audit quality. With regard to the characteristics of the board of directors, the study has shown that there is no effect for both the size of the board of directors, and the independence of the Board of directors on audit quality. Moreover, the duality of the executive officer duties and the audit quality have positive effect. According to these findings, it is necessary to take into consideration the activating of the supervisory role of Saudi capital market authority to verify that the companies are committed to disclosing ownership structure information, which leads to the improvement of disclosure quality and the reduction of information asymmetry. It is also necessary to verify the commitment of companies to the governance mechanisms and the characteristics of the board of directors, as this has a positive impact on the audit quality.

Originality/Value: This study contributes to accounting literature by analyzing the expected effect of ownership structure and the characteristics of the Board of directors on audit quality in an integrated way. As well as measuring the effect of this relation to the level of business in Saudi business environment.

Key words: Corporate Governance – Ownership Structure – Board Characteristics – Audit Quality.

١-١ مقدمة

ترتب على نمو شركات المساهمة وتطورها في الاقتصاديات المعاصرة وما تتصف به من انفصال الملكية عن الإدارة، وعدم قدرة المساهمين على المشاركة مباشرة في تسيير أعمال الشركة، ووجود عديد من المشكلات بهذه الشركات، منها: تعارض المصالح بين المديرين والمساهمين، وتفضيل المديرين لمصالحهم الذاتية ولو على حساب المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى بالشركة (Lin&Liu, 2010). هذه المشكلات زادت من أهمية المراجعة الخارجية^(١) في شركات المساهمة، بهدف الحد من مشكلات الوكالة، وتحسين جودة التقارير المالية، وتخفيض عدم تماثل المعلومات Information Asymmetry بين إدارة الشركة ومستخدمي القوائم المالية، بالإضافة إلى إضفاء الصدق والثقة على المعلومات الواردة بالتقارير المالية لهذه الشركات (Boone et al., 2010). لذا إهتمت المنظمات التشريعية في الدول المختلفة بوضع العديد من الأنظمة واللوائح ذات العلاقة بالمراجعة الخارجية، وكان القصد منها دعم استقلالية وموضوعية المراجع الخارجي، وضمان جودة المراجعة الخارجية، وتُعد جهود هذه المنظمات جهوداً محمودة لا غبار عليها، لكنها جهود نظرية، لذا يجب اختبارها لمعرفة مدى جدواها وفائدتها في تحقيق مقاصدها (غريب، 2016).

ويُعد هيكل الملكية ومجلس الإدارة من أهم الآليات التي قد تُسهم في تنفيذ حوكمة الشركات بشكل فاعل، وقد قامت عديد من الدراسات (Aydin, 2015; Oliveira, 2016) بتصنيف آليات حوكمة الشركات إلى مجموعتين هما: آليات داخلية تتمثل في: مجلس الإدارة، والحوافز الإدارية Managerial Incentives، ونظام الرقابة الداخلية، ولوائح ونظم الشركات. وآليات خارجية تتمثل في: أصحاب الدين، هيكل الملكية الخارجية، قوانين سوق رأس المال، المراجعة الخارجية.

ومن ثمَّ قد يلعب نمط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة دوراً مؤثراً وحيوياً في المراجعة الخارجية. لذا تتضح أهمية البحث الحالي من خلال تقديم دليل تطبيقي متكامل تحليل العلاقة بين نمط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة الخارجية. حيث تزيد هذه الدراسة من رصيد الأدب المحاسبي العربي لأن الدراسات العربية في هذا الموضوع قليلة - إلى حد ما - ومن ثمَّ تزيد من وعي المؤسسات والمنظمات بأهمية تلك العلاقة.

(١) يقصد الباحث بكلمة المراجعة أينما وردت في هذا البحث "المراجعة الخارجية" للقوائم والتقارير المالية. وبكلمتي المراجع ومنشأة المراجعة "المراجع الخارجي" الذي يُسند إليه مراجعة القوائم والتقارير المالية.

١-٢ طبيعة المشكلة ودوافع البحث

حظيت حوكمة الشركات باهتمام اقتصاديات الدول كافة، وذلك للأهمية المرتفعة لها من ناحية ضمان حسن سير العمل، بالإضافة إلى الاستقرار وتقادي الأزمات بالمؤسسات المالية وغير المالية، وذلك بعد العديد من الأزمات المالية التي شهدتها الأوساط المالية بسبب التلاعب بالبيانات الخاصة في الشركات، ما أدى إلى انهيار وافلاس عديد من الشركات العالمية مثل (Enron, WorldCom, Zerox, GlobalCrossin)، ممّا أدى لانهيار أسعار أسهم تلك الشركات، وصدر تقرير (Cadbury Report) في بريطانيا بعنوان "الجوانب المالية للحوكمة المؤسسية" نتيجة إخفاق مجموعة من الشركات العامة، وأصدر مجلس معايير المراجعة البريطانية عدة إرشادات للمراجعين من أجل توضيح كيفية إعداد تقاريرهم للتأكد من تطبيق إجراءات حوكمة الشركات (Neslon& Rusdi, 2015).

ويُعد هيكل الملكية من آليات الحوكمة المؤثرة والتي تلعب دورًا بالغ الأهمية في تخفيض مشكلة الوكالة وحل صراع المصالح ما بين المساهمين والمديرين، كما تُعد من الموضوعات التي حظيت باهتمام الباحثين والشركات التي تتسم بفصل الملكية عن الإدارة، فإن وجود فئة خاصة من المساهمين يُمكن أن يكون لهم تأثير إيجابي في تقليل تكاليف الوكالة ومن ثم التأثير الرقابي الفعال على أنماط سلوك المديرين (Odeleye, 2018). كما يُمكن جعل مجلس الإدارة من القواعد والآليات المهمة للمديرين بالشركات حسب وجهة نظر المساهمين، على أن ينتخبه المساهمون انتخابًا واضحًا ومباشرًا، ولمجلس الإدارة عديد من الوظائف والمهام التي توكل لهم، مثل مراقبة تصرفات المديرين وسلوكهم من أجل منع أي سلوك غير سوي ممكن لهم أن يرتكبه، بالإضافة إلى ذلك وضع العديد من الاستراتيجيات المتعلقة بالشركة، والتي تهدف في الأساس لزيادة الأرباح التي تؤدي إلى كسب رضا المساهمين وأصحاب المصالح في الشركة بالإضافة إلى كسب مساهمين متوقعين في المستقبل (Daadaa & Jouini, 2018).

لذا في شركات المساهمة يجب أن يكون لمجلس الإدارة والجمعية العامة للمساهمين دور مهم في تفعيل نظم الإشراف والرقابة، بناءً على مسؤولياتهم التي حددتها القوانين واللوائح ذات العلاقة، ففي المملكة العربية السعودية - مجال البحث - تضمن نظام (قانون) الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/6) بتاريخ 1385/5/22 هـ الموافق 1965/9/17م، وكذلك تضمنت لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم 1-212-2006 بتاريخ 1427/10/21 هـ الموافق 2006/11/12م عديدًا من النصوص ذات العلاقة بالمراجعة الخارجية، فقد أعطي نظام الشركات للجمعية العامة للمساهمين سلطة تعيين/ تغيير منشأة المراجعة ومتابعة أعمالها، وذلك في

ضوء التوصيات المرفوعة إليها من مجلس الإدارة، ولضمان قدرة المساهمين من خلال الجمعية العامة ومجلس الإدارة على القيام بهذه المهام، أفردت لائحة حوكمة الشركات الباب الثاني منها لحقوق المساهمين والجمعية العامة، خصوصاً للملاك الرئيسيين الذين يملكون 5% أو أكثر من أسهم الشركة، أو أي شركة من مجموعتها. كما أفردت لائحة الحوكمة الباب الرابع لمجلس الإدارة. ومن الجوانب المهمة التي وردت بها خصائص مجلس الإدارة، فقد اشترطت اللائحة ضوابط معينة يجب الالتزام بها عند تشكيل المجلس (غريب، 2016).

وباستقراء التقارير السنوية لبعض الشركات السعودية تبين وجود تفاوت كبير فيما يتعلق باختلاف تركيبة كل من هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة في تلك الشركات، كما حددت النصوص التشريعية الحدود الدنيا لخصائص مجلس الإدارة، ومنها على سبيل المثال: إلا يقل عدد الأعضاء عن ثلاثة أعضاء، وأن يكون أغلبية أعضاء المجلس من الأعضاء غير التنفيذيين. مثل هذه النصوص أعطت الحرية الكافية للجمعية العامة للمساهمين في تشكيل مجلس الإدارة سواء من حيث العدد أو من حيث طبيعة الأعضاء - تنفيذيين/ غير تنفيذيين - الأمر الذي قد يكون له تأثير على جودة المراجعة. كما أنه على سبيل المثال في الشركات التي تتركز فيها الملكية في أيدي فئة أو أكثر من فئات المساهمين، قد يكون هناك اخفاق في منح بقية الأطراف أو الفئات حقوقهم كاملة خصوصاً أقلية المساهمين (Nelson & Rusdi, 2015). الأمر الذي يؤدي إلى خلق نزاعات داخلية بين المساهمين المسيطرين وباقي المساهمين الذين يشكلون أقلية، لأن المسيطرين لديهم فرص أكبر لتحقيق مصالحهم الشخصية على حساب الأقلية (Darmadi, 2016). ومن أجل الحد والتخفيف من هذه الظاهرة بين المساهمين، تلجأ الشركات إلى التحسين من جودة المراجعة لديها، كآلية للرقابة على المديرين والمساهمين وحماية لحقوقهم.

ومما لا شك فيه أن هذا التنوع والاختلاف في خصائص مجلس الإدارة، يؤثر في قراراته وتوصياته، كما أن ارتفاع نسبة هيكل الملكية لأحد الفئات المالكة يجعل لها نفوذاً وتأثيراً في اتخاذ القرار داخل مجلس الإدارة دون غيرها. وهو ما يمثل دافعاً مهماً للبحث في دراسة "هل يكون للتنوع والاختلاف في نمط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة في الشركات السعودية تأثير على جودة المراجعة الخارجية". وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤالين التاليين:

- هل يؤثر هيكل الملكية على مستوى جودة المراجعة الخارجية في الشركات السعودية؟
- هل تؤثر خصائص مجلس الإدارة على مستوى جودة المراجعة الخارجية في الشركات السعودية؟

١-٣ أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في دراسة وتفسير أثر هيكل الملكية (تتمثل في: الملكية المؤسسية، تركيز الملكية، الملكية الإدارية، الملكية العائلية، الملكية المشتتة) وخصائص مجلس الإدارة (متمثلة في: حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، ازدواجية مهام المدير التنفيذي) على مستوى جودة المراجعة الخارجية بالشركات المقيدة في البورصة السعودية.

١-٤ أهمية البحث: يستمد البحث أهميته مما يلي

■ **الأهمية العلمية:** يُعد البحث امتدادًا لأدبيات الفكر المحاسبي التي تهتم بجودة المراجعة الخارجية. نظرًا لقلّة الدراسات العربية التي تناولت قياس أثر نمط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة الخارجية. لذا يتمثل الدافع الرئيس لإعداد البحث في تضيق فجوة البحث الأكاديمي (Academic Research Gap) في هذ المجال، وإيجاد دليل عملي على العلاقة محل الدراسة في بيئة الأعمال السعودية.

■ **الأهمية العملية:** تُستمد الدراسة أهميتها من الدور الذي يُمكن أن تقوم به من إضافة وإثراء لأدبيات البحث المحاسبي لتفسير العلاقة بين نمط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة الخارجية في البيئة السعودية. ما يكون له بالغ الأثر في إفصاح الإدارة عن نمط هيكل الملكية بالشركات وقرارات الجمعية العامة للمساهمين الخاصة باختيار أعضاء مجلس الإدارة، كما تُعد نتائجها مدخلًا مناسبًا لمستخدمي القوائم المالية في الحكم على جودة المراجعة في الشركات السعودية. كما أن نتائج الدراسة قد توفر معلومات مهمة من شأنها مساعدة الجهات النظامية والرقابية السعودية والعربية في صياغة نُظم محاسبية تُسهم في تحسين جودة المراجعة الخارجية.

١-٥ منهج البحث

تحقيقًا لهدف البحث اعتمد الباحث على **المنهج الاستقرائي** في مراجعة الأدب المحاسبي في مجال نمط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة وجودة المراجعة الخارجية، بهدف الاستفادة منه في صياغة الإطار النظري والاستفادة من الإسهامات العلمية ذات الصلة، **والمنهج الاستنباطي** لبلورة تأثير كل من نمط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على مستوى جودة المراجعة، ثم صياغة فروض البحث واختبارها من خلال الدراسة التطبيقية.

١-٦ حدود البحث

- يقتصر البحث على طبيعية هيكل الملكية (الملكية المؤسسية، وتركز الملكية، والملكية الإدارية، والملكية العائلية، والملكية المشتتة) وبعض خصائص مجلس الإدارة (حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، ازدواجية مهام المدير التنفيذي) بحسابها الأكثر تأثيراً في جودة المراجعة الخارجية في الدراسات السابقة، وبالتالي يخرج عن نطاق البحث أية أنماط أخرى لهيكل الملكية وأية خصائص أخرى لمجلس الإدارة بخلاف ذلك.
- تقتصر الدراسة التطبيقية للبحث على الشركات السعودية التي تتداول أسهماً في السوق السعودية (تداول) باستثناء البنوك وشركات التأمين نظراً لطبيعة الخاصة بها، خصوصاً نظم الإشراف والرقابة التي يكون لمؤسسة النقد العربي السعودي دور كبير فيها.

١-٧ خطة البحث

انطلاقاً من أهمية البحث، وتحقيقاً لأهدافه، والإجابة على تساؤلاته البحثية، فقد جاء استكمال البحث على النحو التالي: يعرض القسم الثاني: تحليل الدراسات السابقة ذات الصلة بالبحث، القسم الثالث: جودة المراجعة الخارجية (المفهوم ومؤشرات الاستدلال)، بينما يتناول القسم الرابع: تحليل العلاقة بين هيكل الملكية وجودة المراجعة واشتقاق الفرض الأول وفرعياته، القسم الخامس: تحليل العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة واشتقاق الفرض الثاني وفرعياته، القسم السادس: الدراسة التطبيقية واختبارات الفروض، القسم السابع: النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية.

٢- القسم الثاني: تحليل الدراسات السابقة ذات الصلة بالبحث

يُعمد الباحث في هذا القسم إلى تحليل أدبيات الفكر المحاسبي التي اهتمت بتفسير العلاقة بين نمط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة وأثر ذلك على جودة المراجعة الخارجية، كما يلي:

هدفت دراسة (Abdullah et al., 2008) التي أجريت في ماليزيا، إلى دراسة تأثير عدد من آليات حوكمة الشركات وتحديداً تأثير كل من: حجم مجلس الإدارة واستقلاليته، وملكية كل من الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين كل على حدة، وازدواجية مهام المدير التنفيذي، بالإضافة إلى الملكية المؤسسية من قبل مؤسسات مالية وغير مالية على جودة المراجعة في الشركات المدرجة بالسوق الرئيس والثاني في بورصة ماليزيا للأوراق المالية لعام 2003م ممثلة بحجم شركة المراجعة على عينة تكونت من (655) شركة، وتوصلت الدراسة: إلى أن الملكية المؤسسية واستقلالية مجلس الإدارة من أهم آليات الحوكمة التي تجعل الشركات تؤدي أداء أفضل، حيث تعزز الآليات عملية

اتخاذ القرارات في هذه الشركات وخاصة القرارات المتعلقة باختيار المراجع. حيث أظهرت نتائج الدراسة: وجود علاقة إيجابية دالة إحصائياً للملكية المؤسسية واستقلالية مجلس الإدارة على جودة المراجعة، بينما لم تسجل باقي متغيرات الدراسة الأخرى علاقة مع جودة المراجعة ولكن لهم ارتباط معها عند درجات دلالة معينة. وقد أوصت الدراسة: بضرورة زيادة عدد الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس إدارة الشركة في سبيل زيادة استقلاليتها لما يزيد عن نسبة 80%، بالإضافة إلى ضرورة تشجيع ملكية المؤسسات وخاصة المؤسسات غير المالية.

كما هدفت دراسة (Adeyemi et al., 2010) التي أجريت في نيجيريا، إلى فحص مكونات الحوكمة في الشركات المدرجة ببورصة نيجيريا (NSE) وعلاقتها بجودة المراجعة، وتحديدًا قياس هذه العلاقة من خلال عوامل مثل ازدواجية مهام المدير التنفيذي، ولجان المراجعة، وملكية المؤسسات، وملكية المديرين، واستقلالية مجلس الإدارة، واشتملت على (580) شركة. وقد توصلت نتائج الدراسة: إلى وجود تأثير لملكية المؤسسات ووجود مدراء غير تنفيذيين، وحجم الشركة، بالإضافة إلى نسبة المديونية على جودة المراجعة، ولكن المتغيرات الأخرى لم تحقق علاقة إحصائية ولكن يوجد ارتباط بينهما عند درجات مختلفة، وأوصت الدراسة: بضرورة الاحتفاظ بالأعضاء غير التنفيذيين أعضاء في مجلس الإدارة.

بينما دراسة (Zureigat, 2011) والتي أجريت في الأردن فقد هدفت: إلى معرفة أثر هيكل الملكية (تركز الملكية، ملكية غير الأردنيين، الملكية المؤسسية) على جودة المراجعة في شركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان لعام 2009م، حيث تكونت عينة الدراسة من (198) شركة مساهمة عامة، وتوصلت الدراسة: إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة وكل الشركات التي لها ملكية خارجية وملكية مؤسسات، بينما أظهرت أنه توجد علاقة سلبية بين جودة المراجعة وتركيز الملكية.

وفي نفس السياق هدفت دراسة (Makni et al., 2012) التي أجريت في تونس، إلى تحليل آليات الحوكمة ممثلة بهيكل الملكية، وحجم الشركة، ومديونيتها، وتركيبية مجلس الإدارة على مستوى جودة المراجعة، حيث جرى قياس جودة المراجعة من خلال طريقة تحليل المكونات الرئيسية (PCA) والمبنية على "حجم منشأة المراجعة، سمعتها، خبرتها في مجال المراجعة، اختصاصها في قطاع معين، ومدى استخدامها لتكنولوجيا المعلومات في المراجعة". واشتملت عينة الدراسة على 29 شركة مدرجة في بورصة تونس (WVMT) للفترة من (2005-2009) بمجمل (137) مفردة. وتوصلت الدراسة: إلى تأثير حجم مجلس الإدارة، وازدواجية مهام المدير التنفيذي، ووجود مستثمرين كبار على مستوى جودة المراجعة بصورة إيجابية ولكن في المقابل تؤثر احتمالية وجود مستثمري مؤسسات وحجم

الشركة تأثيرًا عكسيًا على جودة المراجعة. بالإضافة إلى عدم وجود تأثير لوجود أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة ومديونية الشركة على اختيار منشأة مراجعة ذات جودة أعلى.

بينما هدفت دراسة (Soliman & Abd Elsalam, 2012) التي أجريت بجمهورية مصر العربية، إلى فحص ممارسات آليات الحوكمة المؤسسية على جودة المراجعة، وقد اشتملت الدراسة على عينة من الشركات الأنشط تجاريًا والمدرجة في البورصة المصرية والبالغ عددها (50) شركة للفترة من (2007-2009)، حيث استبعدت شركات القطاع المالي من العينة. من خلال استخدام معادلة الانحدار اللوجستي، وقد أظهرت النتائج: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة وكل من استقلالية مجلس الإدارة، وازدواجية مهام المدير التنفيذي ولجان المراجعة. وقد كشفت النتائج أيضًا عن عدم وجود علاقة ذات دلالة بين جودة المراجعة وكل من ملكية الإدارة وملكية المؤسسات. وأخيرًا شددت هذه الدراسة على أن حجم الشركة ومديونيتها هي عوامل مهمة من شأنها أن تؤثر في جودة المراجعة للشركات.

وفي اتجاه آخر هدفت دراسة (Lei & Lam, 2013) التي أجريت في هونج كونج، إلى اختبار العلاقة بين الملكية والسيطرة العائلية، وتعدد درجات المديرين في لجنة المراجعة على جودة المراجعة في الشركات المدرجة في اللائحة الرئيسية في هونج كونج للفترة من (2001-2009). حيث اشتملت عينة الدراسة على (272) مفردة، وأسفرت الدراسة: عن وجود ميول لدى الشركات العائلية نحو استقطاب منشآت المراجعة الكبرى أكثر من الشركات غير العائلية، بالإضافة إلى وجود علاقة سلبية بين الشركات العائلية وأتعاب المراجعة.

أيضًا دراسة (Ben Ali & Lessage, 2014) التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية هدفت إلى اختبار مدى تأثير تضارب المصالح الذي ينتج عن مشكلة الوكالة على كل من أتعاب المراجعة وقرار اختيار منشأة المراجعة في الشركات غير المالية، حيث جرى اختبار تأثير كل من الملكية الإدارية وتركز الملكية بوصفها عوامل لهيكل الملكية على اختيار منشأة المراجعة. وتكونت عينة الدراسة من (458) مشاهدة للشركات غير المالية ببورصة (نيو يورك) للفترات من (2006-2008). توصلت الدراسة: إلى وجود تأثير سلبي للملكية الإدارية على كل من أتعاب المراجعة وقرار الشركة في اختيار منشأة المراجعة، وأظهرت أيضًا وجود علاقة إيجابية لتأثير تركيز الملكية على أتعاب المراجعة، بمعنى أن التأثير يبقى إيجابيًا إلى أن يصل لنسبة معينة ليبدأ بالتراجع بعد تلك النسبة ليصبح تأثيره سلبيًا. وأشارت الدراسة: إلى وجود تأثير إيجابي لحجم الشركة بحسابه متغيرًا ضابطًا على كل من أتعاب المراجعة وحجم منشأة المراجعة، فيما كان لمديونية الشركة تأثير سلبي على اختيار منشأة المراجعة.

أما دراسة (Khan et al., 2015) التي أجريت في بنجلاديش، قد هدفت إلى التعرف على تأثير الملكية والسيطرة العائلية على أتعاب المراجعة وآلية اختيار منشأة المراجعة، بالإضافة إلى دراسة الآثار التي قد تسببها بعض المتغيرات الأخرى المتعلقة بهيكل الملكية ومجلس الإدارة، مثل الملكية المؤسسية، وملكية المساهمين الداخليين، واستقلالية مجلس الإدارة في الشركات العائلية وغير العائلية. حيث اشتملت عينة الدراسة على (155) شركة غير مالية مدرجة ببورصة دكا للفترة من (2005-2015)، حيث توصلت الدراسة: إلى أن الشركات ذات الملكية العائلية بالمقارنة مع الشركات غير العائلية تقوم بدفع أتعاب مراجعة أقل وتختار منشآت مراجعة ذات جودة أقل، وأن ملكية المساهمين الداخليين لها تأثير سلبي على أتعاب المراجعة وجودة مراجعي الحسابات، بينما لعب متغير استقلالية مجلس الإدارة دوراً مهماً في التأكيد على اختيار منشأة مراجعة ذات جودة أعلى وأتعاب مراجعة أعلى.

كما أن دراسة (Matonti et al., 2016) والتي أجريت في إيطاليا، قد هدفت إلى التعرف على أبرز المحددات التي من الممكن أن تؤثر بدورها على عملية الاختيار بين منشآت مراجعة ذات جودة عالية وبين مراجع قانوني محلي في الشركات غير المدرجة. ومن أهم المحددات التي اختبرت علاقتها بعملية اختيار المراجع هي تركيز الملكية العائلية، والملكية الأجنبية، واستقلالية مجلس الإدارة، وبعض المحددات الضابطة مثل: حجم الشركة، والمديونية، وعمر الشركة، وربحية الشركة. وكانت أهم النتائج: أن استقلالية مجلس الإدارة تؤثر تأثيراً إيجابياً على قرار اختيار منشأة مراجعة مستقلة، كما لم تجد هذه الدراسة دليلاً على العلاقة بين اختيار منشأة المراجعة وكل من تركيز الملكية العائلية، والملكية الأجنبية، والمديونية. أيضاً أظهرت الدراسة أن الشركات الإيطالية غير المدرجة تميل إلى التعامل مع المراجعين المحليين.

ولقد استهدفت دراسة (غريب, 2016) التي أجريت في المملكة العربية السعودية، دراسة أثر خصائص مجلس الإدارة والملكية المؤسسية على جودة المراجعة الخارجية في شركات المساهمة، وأجريت الدراسة على (101) شركة غير مالية مدرجة بالبورصة السعودية، وتوصلت الدراسة: إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لكل من وجود أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والملكية المؤسسية على جودة المراجعة الخارجية، وعدم وجود تأثير معنوي لكل من حجم المجلس وازدواجية مهام المدير التنفيذي على جودة المراجعة في الشركات محل الدراسة. وقد تضمن البحث عدداً من التوصيات من أهمها: ضرورة عكوف الجمعية العامة للمساهمين بشركات المساهمة السعودية على اختيار الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة بعناية، نظراً لدورهم الفاعل في اتخاذ القرارات والتوصيات داخل المجلس.

فيما أكدت دراسة (Alfraih, 2017) التي أجريت في الكويت، والتي هدفت إلى الكشف عن العلاقة بين تركيبة مجلس الإدارة متمثلة " باستقلالية المجلس، وتنوعه وتعدد عضويات الأعضاء، وحجمه، وإزدواجية مهام المدير التنفيذي" وبين اختيار منشأة المراجعة وجودة أداء المراجعة، ومن أجل تحقيق هدف الدراسة أجريت على عينة تتكون من (195) شركة مدرجة في بورصة الكويت لعام 2013، وكشفت نتائج الدراسة: عن وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة واستقلاليته وتنوعه وبين احتمالية اختيار منشأة مراجعة من (Big4)، كما توصلت إلى وجود تأثير سلبي لازدواجية مهام المدير التنفيذي على احتمالية اختيار مراجع ذي جودة عالية، أيضاً تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة وبين اختيار مراجع من (Big4) كانت في اتجاه إيجابي ولكن لم تكن دالة إحصائية. وبصورة عامة أشارت الدراسة إلى أن تركيبة مجلس الإدارة تؤثر على اختيار منشأة المراجعة حيث تشكل آلية لتعزيز ودعم مراجعي حسابات ذوي جودة عالية.

ومن ناحية أخرى هدفت دراسة (Khasharmeh et al., 2017) والتي أجريت بدولة البحرين، إلى التعرف على أثر هيكل الملكية بوصفه عنصراً أساسياً في الحوكمة على جودة المراجعة متمثلة في حجم منشأة المراجعة، حيث تم تمثيل هيكل الملكية من خلال الملكية الأجنبية، وتركز الملكية، وملكية المؤسسات، وذلك على عينة تتكون من (38) شركة مدرجة و(98) شركة غير مدرجة في بورصة البحرين لعام 2015، وكانت نتائج الدراسة: إن متغير الملكية الأجنبية له علاقة قوية إيجابية مع جودة المراجعة، وأن ملكية المؤسسات وتركيز الملكية لها علاقة إيجابية ولكنها غير دالة إحصائية على تحسين جودة المراجعة، وقد أوصت الدراسة: إلى ضرورة اعتماد تعليمات جديدة تزيد من نسبة الاستثمارات المؤسسية.

كما استهدفت دراسة (Nnadi et al., 2018) والتي أجريت في المغرب، إلى اختبار أثر آليات الحوكمة متمثلة بتأثير كبار المساهمين، وملكية المؤسسات، ودرجة المديونية، واستقلالية مجلس الإدارة على جودة المراجعة، متمثلة بكونها إحدى منشآت المراجعة الكبرى للشركات المغربية مع التركيز على تأثير الملكية العائلية على جودة المراجعة. حيث اشتملت العينة على (142) شركة منها (65) شركة مدرجة في بورصة كازابلانكا (CSE) و(77) شركة غير مدرجة خلال الفترات من (2010- 2016) وتوصلت الدراسة إلى: وجود علاقة تأثير متبادلة بين كبار المساهمين واحتمالية اختيار مراجع من (Big4)، كشف عمر الشركة بوصفه متغيراً ضابطاً عن تأثيره عكسياً على جودة المراجعة. وعند دراسة الشركات العائلية والشركات غير المدرجة في العينة برز وجود علاقة عكسية بين كل من تأثير المساهمين ذوي الحصص الكبرى وملكية المؤسسات وبين جودة المراجعة، وأخيراً لم

تؤثر ملكية المؤسسات على قرارات الشركات العائلية في تحسين مستوى جودة المراجعة بتلك الشركات.

فيما أظهرت دراسة (Al-Najjar, 2018) والتي أجريت في المملكة المتحدة، إلى معرفة آليات الحوكمة الداخلية مثل استقلالية كل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، واجتماعات مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، بالإضافة إلى حجم مجلس الإدارة، على خصائص جودة المراجعة، وتحديدًا تأثيره على أتعاب المراجعة وعلى احتمالية تعيين مراجعي من (Big4). وتكونت عينة الدراسة من (307) شركة متوسطة وصغيرة غير مالية في الفترة من (2000-2009) وتوصلت الدراسة إلى: وجود تأثير سلبي لاستقلالية لجنة المراجعة على أتعاب المراجعة. أما فيما يتعلق بتأثير تلك الآليات على قرار اختيار منشأة المراجعة. بينما سجل كل من استقلالية مجلس الإدارة وعدد اجتماعات لجنة المراجعة تأثيرًا إيجابيًا على قرار اختيار منشأة مراجعة ذات جودة أعلى.

طبقًا لما انتهت إليه الدراسات السابقة يُمكن للباحث الإشارة إلى بعض الدلالات وواجه الاستفادة منها، وما تمتاز به الدراسة الحالية كما يلي:

- أجريت غالبية الدراسات التي تناولت نمط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة وتأثيرها على جودة المراجعة في بيئات مختلفة مثل البيئة الغربية فقد تمت دراسات (Al-Najjar, 2016: Matonti et al., 2014: Ben Ali & Lessage) في كل من المملكة المتحدة، وإيطاليا، والولايات المتحدة على التوالي. في حين تمت العديد من الدراسات في دول شرق آسيا مثل دراسات (Lei & Lam, 2013: Khan et al., 2015: Abdullah et al., 2008): حيث أجريت في ماليزيا، وهونج كونج، وبنجلاديش. أما دراسة (Adeyemi et al., 2010) فقد تمت في نيجيريا. أما في البيئة العربية فقد تمت دراسات (Zureigat, 2011: Makni et al., 2012: Soliman & Abd Elsalam, 2012): غريب، 2016:2017:Alfraih, 2017: Khasharmeh et al., 2018: Nnadi et al.) حيث تمت في الأردن، وتونس، وجمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية، والكويت، والبحرين، والمغرب على التوالي.

- اقتصر عدد من الدراسات السابقة على تحليل علاقة متغير واحد وهو نمط هيكل الملكية على جودة المراجعة فقط مثل دراسة (Zureigat, 2011) والتي اهتمت بدراسة أثر تركيز الملكية، والملكية لغير الأردنيين، والملكية المؤسسية على جودة المراجعة في البيئة الأردنية. ودراسات (Khan et al., 2015: Lei & Lam, 2013) والتي أجريت في هونج كونج وبنجلاديش فقد اهتمت بدراسة عنصر واحد من عناصر هيكل الملكية وهو الملكية العائلية وتأثيرها على

جودة المراجعة. في حين أهتمت دراستاً (Ben Ali & Lessage, 2014; Khasharmeh et al., 2017): والتي أجريت في الولايات المتحدة، والبحرين بدراسة أثر الملكية الإدارية، وتركز الملكية، والملكية الأجنبية، والملكية المؤسسية على جودة المراجعة. في حين تناولت دراسات آخر المتغير الآخر وهو **خصائص مجلس الإدارة** فقط على جودة المراجعة، حيث اهتمت دراسات (Soliman&Abd Elsalam,2012: Alfraih,2017: Al-Najjar,2018) والتي تمت في جمهورية مصر العربية، والكويت، والمملكة المتحدة بدراسة أثر خصائص مجلس الإدارة (حجم مجلس الإدارة، استقلالية أعضاء المجلس، تنوع وتعدد الأعضاء بالمجلس، لجان المراجعة) على جودة المراجعة. في حين اهتمت دراسات أخرى بدراسة **العلاقة بين المتغيرين نمط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة** على جودة المراجعة مثل دراسة (Abdullah et al., 2008) فقد اهتمت بدراسة خصائص مجلس الإدارة والملكية المؤسسية فقط على جودة المراجعة بالشركات الماليزية. في حين دراسة (Adeyemi et al., 2010) اهتمت بدراسة ازدواجية مهام المدير التنفيذي ولجان المراجعة والملكية المؤسسية والملكية الإدارية واستقلالية مجلس الإدارة على جودة المراجعة في الشركات العاملة في نيجيريا. أيضاً دراستاً (Matonti et al., 2016: غريب، ٢٠١٦) فقد أهتمت بدراسة هيكل الملكية العائلية والملكية الأجنبية والملكية المؤسسية وخصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة في كل من إيطاليا، والمملكة العربية السعودية. وأخيراً دراسة (Nnadi et al., 2018) التي تمت في دولة المغرب فقد اهتمت بدراسة تأثير ملكية كبار المساهمين، والملكية المؤسسية، واستقلالية مجلس الإدارة على جودة المراجعة. **مما سبق يتضح أن أغلب الدراسات السابقة** اهتمت بمتغير واحد فقد مثل هيكل الملكية أو بعض خصائص مجلس الإدارة وأثر ذلك على جودة المراجعة وأنه لا يوجد دراسة سابقة تتفق مع الدراسة الحالية في هدفها العام أو متغيرات الدراسة.

- هناك تباين في نتائج الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين نمط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة وجودة المراجعة الخارجية، فما تعده إحدى الدراسات آثاراً إيجابية تعده دراسة أخرى آثاراً سلبية، وتراه دراسة ثالثة ليس له تأثير، وذلك على كل نمط من أنماط هيكل الملكية وأيضاً على كل خاصية من خصائص مجلس الإدارة. لذا تحاول الدراسة الحالية تقديم أدلة عملية من البيئة السعودية عن طبيعة العلاقة بين المتغيرات وهو ما قد يُسهم في تقليل الجدل المثار حول العلاقات بين هذه المتغيرات.

- يرجع التباين في الدراسات السابقة حول تأثير نمط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة إلى اختلاف الدول/البيئة التي أجريت فيها، من حيث العوامل الاجتماعية

والثقافية والقانونية والتي قد تنعكس على أعضاء مجلس الإدارة وكذلك نمط هيكل الملكية، ودورهم الفاعل في اتخاذ القرارات بشركات المساهمة على وجه العموم واختيار منشأة المراجعة على وجه الخصوص. كذا الفترات الزمنية التي أجريت فيها حيث شملت الدراسات السابقة التقارير المالية للفترات من ٢٠٠٣: ٢٠١٥م.

- تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات ذات الصلة من حيث منهجيتها حيث تم استخدام حجم منشأة المراجعة كمؤشر على جودة المراجعة، واختبار ذلك باستخدام النماذج الإحصائية ومعادلة الانحدار اللوجستي، في حين استخدمت دراسات عديدة مؤشرات أخرى مثل أتعاب المراجعة كمؤشر على جودة المراجعة الخارجية واستخدام اساليب إحصائية مختلفة واتباع نهج الدراسات الميدانية مثل دراسات (Ben Ali & Lessage, 2014 :Al-Najjar, 2018Khan et al., 2015): 2013.

- على الرغم مما حققته الدراسات السابقة من تقدماً ملحوظاً تمتاز الدراسة الحالية من ناحية هدفها العام، وهو تفسير أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة مقاسة بمؤشر حجم منشأة المراجعة، حيث لا يوجد دراسة أخذت كافة العناصر أو المتغيرات ذات الصلة بنمط هيكل الملكية (الملكية المؤسسية، تركيز الملكية، الملكية الإدارية، الملكية العائلية، الملكية المشتتة) وخصائص مجلس الإدارة (حجم المجلس، استقلالية الأعضاء، ازدواجية مهام المدير التنفيذي) وأثرها على جودة المراجعة. الأمر الذي يميز الدراسة عن ما تمت من دراسات سابقة.

- ندرة الدراسات التي تناولت أثر نمط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة وجودة المراجعة الخارجية في البيئة السعودية- محل الدراسة - حيث تمت دراسة واحدة في حدود علم الباحث - (غريب، 2016). واقتصرت على دراسة أثر خصائص مجلس الإدارة والملكية المؤسسية (دون التعرض للأنماط المختلفة لهيكل الملكية). وهو ما يختلف عن الدراسة الحالية في المتغيرات المستقلة والرقابية والمؤشرات المستخدمة في قياس جودة المراجعة، كما أنها تمت على فترة زمنية عام واحد فقط ٢٠١٤م، في حين شملت الدراسة الحالية فترات زمنية أكبر من (٢٠١٤: ٢٠١٨م)، ما يُعد اسهاماً في البحث المحاسبي وإضافة في البيئة السعودية والعربية.

٣- القسم الثالث: جودة المراجعة الخارجية (المفهوم ومؤشرات الاستدلال)

تعرضت عديد من الشركات العالمية خلال الفترة القريبة الماضية للانهييار، وقد صاحب ذلك تعرض منشآت المراجعة الخارجية التي قامت بأجراء المراجعة على تلك الشركات للاتهام بالتقصير

والوقوف أمام القضاء، كونها لم تتضمن تقاريرها ما يشير إلى خطر استمرارية هذه الشركات. وما ترتب عليه من تضليل وطمس للحقائق (Al-Najjar, 2018). ولعل من أهم نتائج هذه الأحداث، زيادة الوعي بأهمية تطوير مهنة المراجعة وزيادة الاهتمام بجودة المراجعة الخارجية.

عليه تقوم منشآت المراجعة بدور مهم وفاعل لخدمة عديد من الأطراف ذات العلاقة بالقوائم والتقارير المالية، وذلك لإبراز المصداقية على المعلومات المحاسبية بل تمثل أهمية كبرى لمستخدمي التقارير المالية لترشيد القرارات الاستثمارية والتمويلية، وتساعد مستخدميها في الحصول على معلومات محاسبية موثوق منها، من خلال إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات التي تضمنتها التقارير المالية، ومن ثم إذا أجريت مهام المراجعة بكفاءة فإن مخرجاتها تكون ذات جودة عالية في ترشيد قرارات مستخدميها، الأمر الذي يؤكد أهمية المراجعة الخارجية ودورها الجوهرية في المجتمع وضرورة أدائها بكفاءة وفاعلية.

٣-١ مفهوم جودة المراجعة الخارجية

تعددت المفاهيم التي وردت في جودة المراجعة، ومن أكثرها شيوعاً مفهوم (DeAngelo) الذي ينص على إنها "إدراك السوق وتقييمه لمدى قدرة المراجع على اكتشاف الانحرافات الموجودة بالنظام المحاسبي للعميل والتقرير عنها (Elizabeth, 1981: غريب, 2016)". ويُعد هذا المفهوم من المفاهيم الأكثر شمولية لمكونات جودة المراجعة لأنه يشير إلى الجوانب المختلفة لعملية المراجعة (المدخلات، التشغيل، المخرجات)، إذ إن اكتشاف التحريفات يتطلب أن تكون هناك موارد مناسبة تستخدم على نحو فعال في عملية المراجعة- المدخلات والتشغيل- في حين يتطلب التقرير عن هذه التحريفات من المراجع اتخاذ الإجراءات المناسبة في نهاية عملية المراجعة- المخرجات (Knechel et al., 2013) : غريب, 2016 .,

بالإضافة إلى ما سبق هناك مفاهيم أخرى لجودة المراجعة منها "بأنها درجة الثقة التي يقدمها المراجع لمستخدمي التقارير المالية" (Ashtianie et al., 2016). فيما عرفها (Wong et al., 2017) بأنها "احتمال خلو القوائم المالية من الأخطاء والمخالفات". فيما عرفها آخرون بأنها "المراجعة التي يتمثل فيها الوفاء بالمعايير وقواعد السلوك المهني التي وضعها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين وهي تشمل المعايير العامة ومعايير العمل الميداني وغيرها" (He&Kyaw, 2018). أيضاً عُرفت جودة المراجعة بأنها "مدى نجاح منشأة المراجعة في الكشف عن التحريفات المادية في القوائم المالية والإبلاغ عنها، وإن اكتشف هذه التحريفات يعكس

كفاءة المراجع، في حين أن الإبلاغ عنها يعكس أخلاقيات ونزاهة المراجع وخاصة الاستقلالية (Saputra,2015)."

بينما قامت المؤسسات المحاسبية ذات الصلة بتقديم تعريف لجودة المراجعة، حيث عرفها مكتب المساءلة الحكومي الأمريكي The Us Government Accountability Office بإنها "عملية المراجعة التي تتم وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها (GAAS) لتوفير تأكيد معقول بأن القوائم المالية المدققة والإفصاحات المرتبطة بها قد عُرضت وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا، ولا تشوبها تحريفات مادية سواء ناتجة عن الأخطاء أو الاحتيال (GAO, 2015)."

فيما عرّفها مجلس الرقابة على الشركات (Public Company Accounting Oversight Board) بإنها عملية المراجعة التي تلبى احتياجات المستثمرين وفق اجراءات مراجعة مستقلة وموثوق بها تقوم بها منشأة مراجعة قوية (PCAOB,2015). وفي نفس السياق قامت لجنة السياسات الأسترالية (Australian Public Policy Committee) بتعريفها بإنها "تلبية احتياجات المستثمرين وفق عمليات مراجعة مستقلة وموثوق بها للقوائم والتقارير المالية والإفصاحات المتعلقة بها وتوفير تأكيد حول الرقابة الداخلية مع التركيز على النقاط المهمة (APC, 2014)."

يستنتج الباحث من المفاهيم السابقة: صعوبة تحديد مفهوم يتفق عليه الباحثون لتعريف جودة المراجعة، وذلك لصعوبة وضع حدود واضحة للنطاق أو المجال الذي يجب أن يغطيه جودة المراجعة. أيضاً الحكم على جودة المراجعة بمدى التزام المراجع بالمعايير والارشادات المهنية فقط ليس كافياً، حيث الالتزام بها يمثل الحد الأدنى لجودة المراجعة. واستناداً لما سبق يُمكن للباحث تعريف جودة المراجعة بإنها "القيام بأداء وإجراءات المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها، والتي تُمكن المراجع من اكتشاف التحريفات والأخطاء الجوهرية في القوائم المالية والإفصاحات المتعلقة بها، والابلاغ عنها سواء كانت بسبب خطأ أو خلل أو نتيجة للغش والتلاعب وفق عمليات مراجعة مستقلة وموثوق بها، بهدف أضعاف درجة الثقة عليها تلبية لاحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية".

٣-٢ مؤشرات الاستدلال على جودة المراجعة

تعددت المؤشرات المستخدمة في أدبيات البحث المحاسبي للاستدلال على جودة المراجعة، وقد لخصت دراسة (DeFond & Zhang, 2014; موسى, 2018; غريب, 2016) هذه المؤشرات في الآتي:

- **مؤشرات تعتمد على مخرجات عملية المراجعة:** منها سلامة رأي المراجع بشأن استمرارية الشركة، إذ إن إصدار رأي غير مناسب بشأن الاستمرارية، يكون مؤشراً على انخفاض جودة المراجعة الحقيقية (Actual Audit Quality). أيضاً من هذه المؤشرات مدى وجود تحريفات جوهرية بالقوائم المالية المصدرة، إذ إن تعرض هذه القوائم لإعادة الإصدار لتصحيح الأخطاء الواردة بها، يُعد مؤشراً آخر على انخفاض جودة المراجعة، ومن هذه المؤشرات أيضاً جودة التقارير المالية ويُستدل عليها باستخدام مقاييس جودة الأرباح، كما أن من المؤشرات التي تعتمد على مخرجات عملية المراجعة في استنتاج جودة المراجعة، مدى إدراك المستثمرين لجودة المراجعة، ومدى استجابة أسواق المال لتقرير المراجعة.

- **مؤشرات تعتمد على مدخلات عملية المراجعة:** تقوم هذه المؤشرات على أساس ملاحظة مدخلات عملية المراجعة، منها حجم منشأة المراجعة (Audit Firm Size)، إذ إن إسناد الشركة مهمة المراجعة لمنشآت المراجعة الكبرى (Big4) مؤشر على جودة المراجعة المدركة (Perceived Audit Quality)، ويرجع ذلك إلى أن حجم منشأة المراجعة تعتبر مؤشراً قوياً لأصحاب حقوق الملكية على ارتفاع مستوى جودة ودقة تقارير المراجعة، وانخفاض معدلات حدوث أخطاء بتقرير المراجعة.

ولقد أجمع الفكر المحاسبي إلى عدم وجود إجماع حول أفضلية أي مؤشر من المؤشرات السابقة في استنتاج جودة أداء المراجعة، وأن جميع المؤشرات المذكورة لها نقاط قوة ونقاط ضعف، ولا يمكن التسليم بخلو أي منها من نقاط الضعف، لذا يجب على الباحثين أن يختاروا المؤشر الذي يكون مناسباً للبحث، كما أكدت أيضاً أن مدخل الاعتماد على مدخلات المراجعة، من المداخل الأكثر شيوعاً في مجالات البحث العلمي وخاصة حجم منشأة المراجعة، إذ يُعد الاستعانة بمنشآت المراجعة الكبرى (Big4) مؤشراً على جودة المراجعة المدركة (DeFond&Zhang,2014; غريب, 2016).

وتتفق دراسات عدة على اعتبار حجم منشأة المراجعة من أفضل المؤشرات استدلالاً على جودة المراجعة المدركة، منها دراسة (Hapsoro & Myers et al., 2014: 2015: Khaddafi, 2018) والتي أهتمت بأثر حجم منشأة المراجعة على مستوى الجودة المدركة لعملية

المراجعة، والذي يتحدد من خلال سلامة آراء المراجعين بشأن الاستمرارية. وقد توصلت هذه الدراسات إلى وجود علاقة طردية معنوية بين حجم منشأة المراجعة ومستوي الجودة المدركة لخدمة المراجعة، إذ يدرك أصحاب المصلحة أنه سوف يزداد مستوي جودة المراجعة في حالة استخدام منشآت مراجعة كبيرة الحجم لتقديم خدمة المراجعة، بينما سوف ينخفض مستوي جودة المراجعة في حالة استخدام منشآت مراجعة صغيرة الحجم لتقديم هذه الخدمة. وهذا ما أكدته دراسة (Abdullah & Ismail, 2018) التي ترى أن إسناد مهمة المراجعة لإحدى منشآت المراجعة الكبرى (Big4) من أفضل المؤشرات على جودة المراجعة المدركة، لأن هذه المنشآت تمتاز بارتفاع جودة المراجعة، سواء جرى تقييم هذه المنشآت اعتماداً على مدخلات عملية المراجعة، أو جرى تقييم جودة المراجعة بها اعتماداً على مخرجات عملية المراجعة. وتؤيد دراسة (Miko & Kamardin, 2015) ذلك من خلال قدرة منشأة المراجعة الكبرى على توفير أعلى جودة في سبيل أداء عملية المراجعة لأسباب أهمها: أن لديها عددًا كبيرًا من العملاء، ولديها الكثير من الموارد والتكنولوجيا، فضلًا عن أن لديها المراجعين المدربين تدريبًا جيدًا على أعمال المراجعة، هذا بالإضافة إلى أن هذه المنشآت لا تكون مهتمة بفقدان أي عميل في سبيل أداء واجبها دون نفاق أو خيانة. لذا أعتمد الباحث على حجم منشأة المراجعة مؤشرًا على جودة المراجعة قياسًا على دراسات (DeFond & Zhang, 2014; Abdullah & Ismail, 2018; Miko & Kamardin, 2015).

٤- تحليل العلاقة بين هيكل الملكية وجودة المراجعة الخارجية واشتقاق الفرض الأول وفرعياته

يُعد هيكل ملكية الشركات^(٢) عنصرًا مهمًا لحوكمة الشركات. ونظاماً مُعقدًا للقوى القانونية والمؤسسية، والسوقية التي تخضع لها الشركات. (Beisland et al., 2015) حيث يُعد هيكل الملكية أحد العوامل المهمة المؤثرة على أداء الشركات واختيار السياسات المحاسبية من قبل الإدارة وضمان حماية حقوق الأقلية من المساهمين. ولقد أدى انفصال الملكية عن الإدارة وتفويض الملاك (الأصيل Principal) حق إدارة الشركة إلى مجموعة متخصصة من المديرين (الوكيل Agent) إلى وجود اختلاف جوهري في المعلومات بين الملاك والمديرين عن أحوال الشركة ومستقبلها والقدرة على

(٢) هيكل الملكية - حيث يختلف من شركة لأخرى ومن دولة لأخرى- في ضوء مجموعة من المتغيرات يمكن تصنيفها وتقسيمها في ثلاثة محددات وهي: محددات تتعلق بخصائص الشركة وتتمثل في عمر الشركة وحجم الشركة وطبيعة الصناعة أو نوع نشاط الشركة. محددات سلوكية وتتمثل في دوافع الاحتفاظ بالسيطرة الإدارية ومحددات بيئية وتتمثل في الحماية القانونية والإفصاح والشفافية ونوعية وثقافة المستثمرين (Rossi et al., 2018; Setiawan et al., 2016).

تفسيرها، وهذا ما نتج عنه مشكلة عدم تماثل المعلومات. الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة قيام الأصيل(الملاك) برقابة أعمال الوكيل (المديرين) ما يدفع الأصيل إلى تحمل تكاليف لوضع آليات تعمل على تشجيع الوكيل على اتخاذ القرارات التي تحقق مصالح الأصيل، وهو ما يطلق عليه تكاليف الوكالة Agency Cost (عبد الحليم, 2018).

إلا أن الأزمات المالية الكبرى والانهيارات التي حدثت في عديد من الشركات الكبرى قد ألقت الضوء على ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين، ما أدى إلى الاهتمام بحوكمة الشركات (Corporate Governance) خصوصاً بعد صدور قانون (Sarbanes-Oxley, 2002) والذي أسهم في علاج مشكلات الوكالة وتحقيق التوازن بين مصالح المساهمين مع غيرهم من أصحاب المصالح.

ويتفق الباحث مع (عبد الحليم, 2018) في أن دور الملاك في حوكمة الشركات وتحقيق رقابة فعالة لضبط سلوك الإدارة يتوقف على عاملين أساسيين هما: الأول: مدى تشتت أو تركيز الملكية، الثاني: مدى معرفة ودراية هؤلاء الملاك بأحوال الشركة والقدرة على الوصول إلى المعلومات وتفسيها. فليس هناك شك في أن تشتت ملكية أسهم الشركة بين عدد كبير من الملاك وكذلك انخفاض معرفة هؤلاء الملاك ودرائتهم إنما يؤثر سلباً في قدرتهم على أداء دور رقابي فعال في الشركة والعكس صحيح. ومن هنا تبرز أهمية تركيز الملكية في تفعيل دور هيكل الملكية كألية لحوكمة الشركات وأداء دور رقابي أكثر فعالية مقارنة بتشتت الملكية في يد عدد كبير من المساهمين.

وفي ذات السياق أكدت أدبيات الفكر المحاسبي على أن دور الملاك في تحقيق الرقابة الفعالة على سلوك الإدارة يتوقف على نمط هيكل الملكية من حيث درجة تركيزها أو تشتتها وهذا ما أكدته دراسات (Al-Najjar & Kilincarslan 2016; Rossi et al., 2018; Mehdi et al., 2017).

وفي ظل تنوع أنماط هيكل الملكية في بيئة الأعمال السعودية يرى الباحث أن أعمال المراجعة سوف تتأثر بتنوع هيكل الملكية، ففي ظل تشتت الملكية يزداد الطلب على منشآت مراجعة ذات جودة عالية. وبناءً على ذلك يمكن صياغة الفرض الأول للبحث كما يلي:

H01 يؤثر هيكل الملكية على جودة المراجعة الخارجية للشركات المقيدة بالبورصة السعودية.

وسوف يكون اختبار هذا الفرض من خلال الفروض الفرعية التالية ذات الصلة بنمط هيكل الملكية حيث تأخذ أحد أشكال الملكية ما يأتي:

٤-١ تحليل العلاقة بين الملكية المؤسسية وجودة المراجعة واشتقاق الفرض الفرعي الأول

تشير الملكية المؤسسية (Institutional Ownership) إلى نسبة الأسهم المملوكة من جانب المؤسسات مثل البنوك، شركات التأمين، صناديق الاستثمار، الشركات القابضة، صناديق التقاعد والمعاشات واتحاد العاملين، إلى عدد الأسهم الكلية للشركة (Nagata & Nguyen, 2017). وقد أشارت دراساتاً (Bricker & Markarian, 2015; Lin, 2016) إلى أن المستثمر المؤسسي لديه من الخبرة والكفاءة ما يمكنه من تحليل المعلومات واستخلاص النتائج، ما يؤدي إلى الحد من استغلال الإدارة للمعلومات لتحقيق منفعتها الخاصة على حساب باقي أصحاب المصالح، ما يترتب عليه زيادة جودة التقارير المالية. بينما أشارت دراسة (Foroghi et al., 2013) إلى أن الملكية المؤسسية لها دور مهم في الحد من تصرفات الإدارة الانتهازية وتخفيض مشكلات الوكالة، وذلك من خلال دورها في تفعيل آليات الحوكمة، وتخفيض حالة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين.

وقد تعددت الدراسات المتصلة بأثر الملكية المؤسسية على جودة المراجعة الخارجية من خلال تأثير المؤسسات المالكة في قرار اختيار المراجع، حيث عادةً ما تكون مساهمة المؤسسات أكبر من مساهمة المستثمرين من الأفراد، بناءً على الحصص العالية التي يمتلكونها في ملكية الشركة فيلعب هؤلاء المستثمرون الدور الرقابي في عملية المراجعة، لأنه من المنطقي والعقلاني أن هؤلاء المستثمرين سوف يطلبون معلومات ذات جودة أعلى لحماية أموالهم وتعظيم أرباحهم (Abdullah et al., 2008) وقد خلصت دراسة (Fan&Wong, 2005) إلى أن الطلب على جودة المراجعة في دول شرق آسيا مرتبط - إيجابياً - بنسبة ملكية الملاك الرئيسيين في رأس مال الشركة. وخلصت دراسة (Abdullah et al., 2008) إلى أن الملكية المؤسسية في الشركات البرازيلية لها دورها في قرار تعيين المراجع، وأن زيادة الملكية المؤسسية يجعل الشركة تستعين بمنشآت المراجعة الكبرى، أيضاً أوضحت دراسة (Makni et al., 2012) إلى أن فئة المساهمين التي لها السيطرة في الشركات التونسية، تملك النفوذ والتأثير في القرارات التي تتخذ داخل الجمعية العامة للمساهمين، كما تهتم باختيار منشأة مراجعة مشهود لها بالكفاءة من أجل ضمان جودة المراجعة، وتفعيل الرقابة على الإدارة. بينما خلصت دراساتاً (Karim&Zijl, 2013; Zuriegat, 2011) إلى وجود تأثير إيجابي لنسبة الملكية المؤسسية على حجم منشأة المراجعة، وفي ذات السياق وجدت دراسة (Fraih, 2017; Nnadi et al., 2018) تأثيراً سلبياً لنسبة الملكية المؤسسية واختيار منشأة المراجعة. وعلى ذلك يُمكن صياغة الفرض الفرعي الأول كما يلي:

H01:1 تؤثر الملكية المؤسسية على جودة المراجعة الخارجية للشركات المقيدة بالبورصة السعودية.

٤-٢ تحليل العلاقة بين تركيز الملكية وجودة المراجعة واشتقاق الفرض الفرعي الثاني

يُعبّر عن تركيز الملكية (Concentrated Ownership) بنسبة الأسهم المملوكة من جانب كبار المساهمين الذين يملكون 5% أو أكثر (Younas et al., 2017)، ويقصد بها تركيز ملكية أسهم الشركة في يد عدد قليل من حملة الأسهم، وقد أشارت دراسة عبد الحليم (Zhong et al., 2018)؛ إن زيادة ملكية كبار المستثمرين تدفع إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح (Earnings Management) لزيادة العائد على استثماراتهم. بينما أشارت دراستا (Haw et al., 2012; Yunos et al., 2014) إلى أن كبار المستثمرين يتوافر لديهم دافع قوي وقدرة عالية على مراقبة التصرفات الانتهازية للإدارة ما يحد من ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودة التقارير المالية وكفاءة المراجعة الخارجية.

ففي أسواق المال الناشئة، تكون الملكية المركزة سائعة ومشكلات الوكالة تكون ملحوظة بين المساهمين المسيطرين وبين صغار المستثمرين، ومن ثمَّ يكون عدم تماثل المعلومات وممارسات إدارة الأرباح من أكثر الظواهر انتشارًا. وفي هذا الصدد توصلت دراسة (Darmadi, 2016) إلى وجود تأثير لتركيز ملكية الشركة في يد كبار المستثمرين على جودة المراجعة الخارجية، وقد اتفقت مع نتائج دراسة (Husnin et al., 2016) على وجود أثر إيجابي لتركيز الملكية على جودة المراجعة الخارجية من خلال حجم منشأة المراجعة (Big4). على النقيض من ذلك وجدت دراسة (Nnadi et al., 2017) علاقة عكسية بين تركيز الملكية وجودة المراجعة الخارجية، حيث يتوافر للمستثمرين الفرصة للقيام بأعمال الرقابة والتأثير على قرارات الإدارة وسلوكها الانتهازي. ومن ثمَّ يمكن صياغة الفرض الفرعي الثاني كما يلي:

H01:2 يؤثر تركيز الملكية على جودة المراجعة الخارجية للشركات المقيدة بالبورصة السعودية.

٤-٣ تحليل العلاقة بين الملكية الإدارية وجودة المراجعة واشتقاق الفرض الفرعي الثالث.

الملكية الإدارية (Managerial Ownership) يعبر عنها بنسبة الأسهم المملوكة من جانب الإدارة العليا والإدارة التنفيذية إلى إجمالي الأسهم (Abdioglu, 2016)، ووفقًا لنظرية الوكالة Agency Theory فإن ملكية الأسهم من قبل المديرين تُسهم في تقارب المصالح Convergence

of Interests بين الإدارة وحملة الأسهم الخارجيين، كما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الرقابة وتحسين أداء الشركة والحد من السلوك الانتهازي للإدارة (Yang et al., 2008). بينما أشارت دراسة (Pergola & Joseph 2011) إلى أنه طبقاً لتأثير الحصانة (Entrenchment) (3) فإن تزايد الملكية الإدارية يخفض من مصداقية المعلومات المحاسبية لتزايد ممارسات إدارة الأرباح وضعف آليات الرقابة على تصرفات الإدارة.

وحيث أن الملكية الإدارية تُشير إلى تملك الإدارة لجزء من أسهم الشركة، وكلما نمت هذه النسبة أدى ذلك إلى ارتفاع دوافع الإدارة لزيادة قيمة الشركة وتعظيم ثروة المساهمين، ما يؤدي إلى تقارب المصالح بين الإدارة والمساهمين وانخفاض مشاكل الوكالة. وتباينت الآراء فيما يتعلق بمدى تأثير الملكية الإدارية على جودة المراجعة، فقد توصلت دراسة (Abdullah et al., 2008) إلى وجود تأثير إيجابي للملكية الإدارية للأعضاء غير التنفيذيين وسلبى للتنفيذيين، وهذا ما أكدته دراسة (Karim et al., 2013) نحو وجود علاقة إيجابية بين الملكية الإدارية وجودة المراجعة. وعلى النقيض من ذلك أكدت دراسة (Khan et al., 2015) أن العلاقة سلبية بين نسبة الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة إلى اجمالي الأسهم وأثر ذلك على جودة المراجعة من خلال اختيار منشأة المراجعة من حيث حجم المنشأة. ومن ثمّ يمكن صياغة الفرض الفرعي الثالث كما يلي:

H01:3 تؤثر الملكية الإدارية على جودة المراجعة الخارجية بالشركات المقيدة بالبورصة السعودية.

٤-٤ تحليل العلاقة بين الملكية العائلية وجودة المراجعة واشتقاق الفرض الفرعي الرابع.

يُمكن لبعض العائلات السيطرة على المنشآت إما من خلال الملكية أو الإدارة أو كليهما، وقد تقوم ببعض الممارسات التي تحقق المنافع الذاتية للعائلة وتمير الأعمال الخاصة بها على حساب حقوق الأقلية، كما إنها قد تؤدي إلى زيادة مستوى التحفظ على اختيار منشأة المراجعة نظير قيامها بالرقابة الفعالة على كافة أنشطة الشركة (Pergola & Joseph 2011).

ولقد اختلفت الدراسات حول تأثير تركيز الملكية في أيدي أفراد العائلة في الشركات على جودة المراجعة، حيث يرى البعض أن الملكية العائلية (Family Ownership) تحفز أفرادها على تعظيم

(3) قد ينتج عن زيادة تركيز الملكية ما يُسمى بمشكلة الحصانة (Entrenchment Problem) التي تنشأ عن طريق إمكان استخدام كبار المستثمرين نفوذهم للاستحواذ على حقوق الأقلية من حملة الأسهم من خلال الأعمال واتخاذ القرارات الاستثمارية التي تخدم مصالحهم الخاصة (Alkurdi et al., 2017).

أرباح جميع المساهمين بسبب أن إدارتها تكون من أفراد العائلة نفسها، وبذلك يظهر السلوك الانتهازي لتلك العائلة، كنتيجة متوقعة لمثل هذا السلوك. لذا افترضت الدراسات أن العائلات قد تكون وسيلة رقابية أفضل من الأنواع الأخرى من المساهمين الكبار. كذلك الملكية العائلية لا تحفز الطلب على خدمات مراجعة ذات جودة عالية ويرغبون بدفع أتعاب أقل عند اختيار منشأة المراجعة. واستناداً لذلك وجدت دراسةً (Darmadi, 2016; Khan et al., 2015) علاقة سلبية بين الملكية العائلية وحجم أعمال المراجعة، فيما وجدت دراسةً (Lei&Lam, 2013; Husnin et al., 2016) علاقة إيجابية على حجم منشأة المراجعة. ومن ثمّ يمكن صياغة الفرض الفرعي الرابع كما يلي:

H01:4 تؤثر الملكية العائلية على جودة المراجعة الخارجية بالشركات المقيدة بالبورصة السعودية.

٤-٥ تحليل العلاقة بين الملكية المشتتة وجودة المراجعة واشتقاق الفرض الفرعي الخامس.

تُشير الملكية المشتتة (Dispersion Ownership) إلى نسبة الأسهم حرة التداول في سوق الأوراق المالية (Paniagua et al., 2018). ويقصد بهذا انتشار وتوزيع ملكية الأسهم بين عدد كبير من المساهمين بالشركة، وكل مساهم يمتلك عددًا قليلاً من الأسهم بحيث لا تتجاوز ملكية أي مساهم نسبة (5%) من أسهم الشركة، ويشار إلى هذا الشكل بالملكية للخارجيين Outsider Systems، وفي مثل هذا النوع من الملكية تزداد تكاليف الوكالة نتيجة ما يتحملة حملة الأسهم من تكاليف لصعوبة إشرافهم ومراقبتهم لتصرفات الإدارة، وهو ما قد يدفع المديرين في ظل عدم تماثل المعلومات لتحقيق مصالحهم الذاتية على حساب حملة الأسهم (مليجي، 2014: عبد الحليم، 2018).

وحيث إنّ انتشار الملكية وتشتتها بين عدد كبير من المساهمين - التداول الحر للأسهم (Free Float) - قد يؤدي إلى زيادة مشكلات الوكالة وعدم تماثل المعلومات، وقد توصلت دراسة (Nelson & Rusdi, 2015) إلى وجود تأثير إيجابي بين تشتت الملكية وجودة المراجعة، وذلك نظرًا لأن تشتت الملكية يجعل الشركة تسعى للحفاظ على مساهميها، كما أن المستثمرين ليس لديهم الموارد اللازمة لتحليل إداء الشركة المستثمر فيها، وليس لديهم الخبرة الكافية بالإضافة إلى عدم قدرتهم في التأثير على القرارات الإدارية والتشغيلية عندما تكون الربحية والكفاءة ضعيفة، لذا يحتاجون جودة مراجعة عالية يُمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. أيضاً دراسةً (Khasharmeh, 2017; Karim&Zijl, 2013) توصلنا لوجود أثر إيجابي لتشتت الملكية على حجم منشأة المراجعة. ومن ثمّ يمكن صياغة الفرض الفرعي الخامس كما يلي:

H01:5 تؤثر الملكية المشتتة على جودة المراجعة الخارجية بالشركات المقيدة بالبورصة السعودية.

٥- تحليل العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة المراجعة الخارجية واشتقاق الفرض الثاني وفرعياته

يُعدّ مجلس الإدارة أحد أهم آليات حوكمة الشركات، ويدل على تلك الأهمية ما قيل في أسباب انهيار شركات Enron, WorldCom, Global Crossin في إنه يعود أساساً إلى فشل مجلس الإدارة في القيام بمسؤولياته، نتيجة عدم استقلال مجالس الإدارة وزدواجية مهام المدير التنفيذي (Karim et al., 2012).

وبناءً على ذلك يمكن القول أن كفاءة وفعالية مجلس الإدارة تُعد أحد محددات الفشل المالي للشركات، حيث يؤدي قصور أداء مجلس الإدارة إلى ضعف حوكمة الشركات ما يزيد من احتمالات السلوك الانتهازي للإدارة، وتصرفها بما يحقق مصالحها الخاصة بغض النظر عن مصالح حملة الأسهم، ما يؤدي إلى تحويل الثروة من الملاك وزيادة احتمالات الفشل المالي للشركات (غريب، 2016؛ حمدان، 2016). ويلعب مجلس الإدارة دوراً مهماً في الإشراف والرقابة على إدارة الشركة خاصة في ظل تحول المملكة العربية السعودية - مجال البحث - لتطبيق معايير المحاسبة الدولية^(٤) فوجود المجلس هدفه حماية مصالح المساهمين من خلال الإشراف على نظم الرقابة والمراجعة الداخلية بوصفها، بالإضافة إلى دعم وظيفة المراجعة الخارجية ودعم استقلالها (Enaid, 2011). لذا يجب أن يقوم بأفضل الممارسات في سبيل تحقيق أقصى فائدة لهم، ومن أهم هذه الممارسات اختيار منشأة المراجعة بحسبانها محددًا رئيسًا لجودة المراجعة (غريب، 2016). فمجلس الإدارة يستطيع التأثير تأثيرًا مباشرًا في جودة المراجعة من خلال نفوذه في اختيار منشأة المراجعة، إلا أن كفاءة مجلس الإدارة في أداء هذا الدور تتوقف على ثلاثة محددات أساسية هي: حجم المجلس، وعدد أعضائه غير التنفيذيين، والفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب المدير التنفيذي. ونتيجة لاختلاف البيئة السعودية عن غيرها من البيئات الأخرى، فمن المتوقع أن يكون لخصائص مجلس الإدارة تأثير على جودة المراجعة الخارجية. في ضوء ذلك يمكن صياغة الفرض الثاني للبحث:

(٤) وافق مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SCOPA) في اجتماعه السابع للدورة السابعة والمنعقدة في 1434/9/1 هـ الموافق 2013/7/18 م على تطبيق معايير المحاسبة الدولية دفعة واحدة وذلك بعد استكمال اعتمادها من الهيئة على أن يكون أقرب تاريخ للتطبيق هو القوائم المالية المعدة عن فترات مالية تبدأ في 2017/1/1 م وذلك بالنسبة للشركات المدرجة في السوق المالية، أما بالنسبة للشركات الأخرى فيكون أقرب تاريخ للتطبيق هو القوائم المالية المعدة عن عام 2018 م (عبد الحليم، 2018).

H02 تؤثر خصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة الخارجية بالشركات المقيدة بالبورصة السعودية.

وسوف يتم اختبار هذا الفرض من خلال الفروض الفرعية التالية:

٥-١ تحليل العلاقة بين حجم مجلس الإدارة وجودة المراجعة واشتقاق الفرض الفرعي الثاني.

يُعدّ اختيار العدد المناسب لأعضاء مجلس الإدارة بما يتناسب وظروف الشركة أمراً مهماً للغاية في تفعيل الدور الرقابي والإشرافي له، لأن زيادة حجم المجلس قد يعيق المجلس في القيام بمهامه الرقابية والإشرافية، لما يترتب على ذلك من مشكلات في التنسيق والتواصل بين أعضاء المجلس (Zengin, 2013). ويضيف الباحث أنّ انخفاض حجم المجلس عن العدد المناسب قد يؤدي إلى الأثر نفسه المترتب على زيادته. لذا تضمنت لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية في المادة الثانية عشرة نصاً مفاده ألا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة عن ثلاثة، ولا يزيد على ثلاث عشرة عضواً. كما حدد نظام الشركات في المادة (66) منه الحد الأدنى لمجلس الإدارة بثلاثة أعضاء (غريب، 2016).

وقد تعددت الدراسات المحاسبية التي تناولت العلاقة بين حجم مجلس الإدارة وجودة المراجعة، حيث خلصت دراسات (Al-Naajjar, 2017; Karim et al., 2012; Wong, 2018) إلى أن لحجم مجلس الإدارة آثاره الإيجابية في اختيار منشأة المراجعة في البيئة الأردنية والبلجيكية والتونسية على التوالي. كما خلصت دراسة (Zengin, 2013) إلى أن حجم مجلس الإدارة في الشركات التركية له دور إيجابي ومؤثر في اختيار منشأة مراجعة من (Big4). وفي هذا الاتجاه أكدت دراسة (Kikhia, 2014) إلى أن زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة في الشركات الأردنية، يدفع المجلس للتوجه إلى منشآت المراجعة التي تشتهر بجودة المراجعة، ما يترتب عليه زيادة أتعاب المراجعة. وعلى خلاف الدراسات السابقة خلصت دراسة (Rabagana & Lajmikrichen, 2013) إلى عدم وجود علاقة بين حجم مجلس الإدارة واختيار الشركة لإحدى منشآت (Big4) بوصفها مؤشراً لجودة المراجعة في الشركات البلجيكية. كما توصلت دراسة (Lin&liu, 2010) إلى عدم وجود الأدلة الكافية التي تُشير إلى انخفاض عدد أعضاء مجلس الإدارة في الشركات الصينية، يكون سبباً في تحول الشركات إلى منشآت المراجعة بخلاف المنشآت الكبرى. وعلى ذلك يُمكن صياغة الفرض الفرعي الأول كما يلي:

1: H02 يؤثر حجم مجلس الإدارة على جودة المراجعة الخارجية بالشركات المقيدة بالبورصة السعودية.

٥-٢ تحليل العلاقة بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وجودة المراجعة واشتقاق الفرض الفرعي الثاني.

في شركات المساهمة يتكون مجلس الإدارة من أعضاء تنفيذيين: مسؤولين عن الأعمال التنفيذية بالشركات، إلى جانب عضويتهم بمجلس الإدارة لذا يطلق عليهم أعضاء من الداخل Inside Directors. وأعضاء غير تنفيذيين: وهم الذين لا يتولون أية أعمال تنفيذية داخل الشركة، لذا يطلق عليهم أعضاء من الخارج Outside Directors (غريب، 2016).

ونظرًا لأن الدور الأساسي لمجلس الإدارة هو الإشراف والرقابة على المديرين التنفيذيين، جاء الاهتمام والتركيز على الأعضاء غير التنفيذيين تشريعياً وبحثياً. فعلى المستوى التشريعي في المملكة العربية السعودية نصت لائحة حوكمة الشركات على وجوب أن تكون أغلبية أعضاء المجلس من الأعضاء غير التنفيذيين، وجعلت هذا أمراً ملزماً بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (1-36-2008) (غريب، 2016). أما على المستوى البحثي فقد تعددت الدراسات التي خلصت إلى أهمية الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة وجعل ذلك من العلامات الدالة على استقلالية مجلس الإدارة.

وقد أظهرت دراسة (Khan et al., 2015) أنّ استقلال مجلس الإدارة - الأعضاء من الخارج- في الشركات البرازيلية يؤدي إلى تحسين قرارات المجلس، ويجعلها أكثر موضوعية واستقلالية خاصة فيما يتعلق باختيار منشأة المراجعة. كما أن زيادة نسبة هؤلاء الأعضاء داخل المجلس لها دورها في توجه وتحول الشركات نحو الاستعانة بمنشآت المراجعة الكبرى (Big4) في مراجعة حسابات الشركة. أيضاً توصلت دراسة (Matonti et al., 2016) التي أجريت على عينة من الشركات الفنلندية إلى أن وجود أعضاء مجلس إدارة من الخارج يزيد من جودة المراجعة بهذه الشركات.

وختاماً لما سبق توصلت بعض الدراسات إلى نتائج مغايرة، فقد خلصت دراسة (Nnadi et al., 2017) والتي أجريت في ثلاثة أسواق لرأس المال وهي: أستراليا وهونج كونج وماليزيا، إلى عدم وجود علاقة معنوية بين استقلال مجلس الإدارة وجودة المراجعة على مستوى الدول الثلاثة. كما توصلت دراسات (Al-Najjar, 2018; Gajevscky, 2014; Beisland et al., 2015) إلى عدم وجود ارتباط بين جودة المراجعة واستقلال مجلس الإدارة في الشركات محل الدراسة. بينما توصلت دراسة (Makni et al., 2012; Salehi et al., 2018) إلى عدم وجود تأثير لأعضاء مجلس

الإدارة غير التنفيذيين في مجلس الإدارة على الاستعانة بمنشآت المراجعة الكبرى في الشركات التونسية. وفي المملكة العربية السعودية توصلت دراسة (غريب, 2016) إلى وجود نسبة أكبر من الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة ليس له تأثير في اختيار المراجع. وهذا ما أكدته دراسة (Khan et al.,2015).

وهذه النتائج جاءت مغايرة تمامًا للاعتقاد بأهمية استقلالية مجلس الإدارة. فمن منظور نظرية الوكالة أن أعضاء مجلس الإدارة من الخارج والذين يعملون بوصفهم ممثلين عن المساهمين، يكون لديهم دوافع خاصة لمنع واكتشاف السلوك الانتهازي الذي يمكن أن تمارسه الإدارة، وهذه الدوافع ترجع إلى ثلاثة عوامل هي: الحفاظ على سمعتهم وخبراتهم، الخوف من المساءلة القانونية، حماية حقوق المساهمين (غريب, 2016). وعلى ذلك يُمكن صياغة الفرض الفرعي الثاني كما يلي:

H02:2 تؤثر استقلالية أعضاء مجلس الإدارة على جودة المراجعة الخارجية بالشركات المقيدة بالبورصة السعودية.

3-5 تحليل العلاقة بين ازدواجية مهام المدير التنفيذي وجودة المراجعة واشتقاق الفرض الفرعي الثالث.

يتمثل الدور الرئيس لمجلس الإدارة في الإشراف والرقابة على أعمال الإدارة، لذا فإن عدم تولى رئيس المجلس مناصب تنفيذية يتيح لمجلس الإدارة - نيابة عن المساهمين - القيام بالإشراف والرقابة على أعمال هذه الإدارة بشكل فاعل، ولعل هذا ما يُسوّغ إقدام العديد من الدول على إصدار التشريعات التي تحظر على رئيس مجلس الإدارة تولى مناصب تنفيذية أخرى إلى جانب عمله رئيساً للمجلس (غريب, 2016).

فعلى مستوى الدول المتقدمة فإن منظمي أسواق المال والهيئات المهنية في عديد من هذه الدول فرضت - إلزاماً - على الشركات ضرورة الفصل بين منصب رئيس المجلس والمدير التنفيذي. وذلك لضمان جودة حوكمة الشركات، وأصبح ذلك من الاتجاهات التي سارت عليها عديد من دول العالم منذ عام 2003م بعد حالات الانهيار التي أصابت عديد من الشركات الكبرى. وبعدها أصبح من ممارسات حوكمة الشركات السيئة الجمع بين المنصبين، لما يترتب عليه من نقص الشفافية، وعدم فعالية الدور الرقابي لمجلس الإدارة (Lin&Liu,2010). وفي المملكة العربية السعودية وفقاً لنص المادة الثانية عشرة من لائحة الحوكمة فقرة (د)، يحظر الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي بالشركة، لكن هذا النص لم يأخذ صفة الالتزام على شركات المساهمة السعودية إلى وقتنا هذا (غريب, 2016).

وقد تعددت الدراسات التي تناولت المشكلات المترتبة على شغل رئيس مجلس الإدارة مناصب تنفيذية داخل الشركة، سواء على عملية اختيار المراجع أو جودة المراجعة. فمن حيث تأثير تولى رئيس المجلس مناصب تنفيذية على جودة المراجعة، فهناك دراسات خلصت إلى أن ازدواجية مهام الرئيس التنفيذي له أثر سلبي في جودة المراجعة، لكنه تأثير غير معنوي (Abdullah et al., 2008; Iskandar et al., 2017).

كما تناولت دراسة (Lin & Liu, 2010) ازدواجية مهام المدير التنفيذي وتغيير المراجع في الشركات الصينية، سواء بالتحول إلى إحدى منشآت المراجعة الكبرى، أو بالتحول إلى إحدى منشآت المراجعة الأخرى. وقد خلصت الدراسة إلى أن الجمع بين المنصبين من المرجح أن يدفع الشركات للتحويل إلى منشآت المراجعة الأخرى بدلاً من (Big4). أيضاً أكدت دراسة (Karim et al., 2012) إلى أن تولى رئيس مجلس الإدارة منصب الرئيس التنفيذي يؤثر سلباً في جودة المراجعة - اختيار المراجع - في الشركات البنغلاديشية. وهذا ما أكدته دراسة (Wong, 2018).

وعلى النقيض من ذلك هناك دراسات خلصت إلى الأثر الإيجابي لازدواجية مهام المدير التنفيذي على جودة المراجعة، فمثلاً دراسة (Soliman & Abdel Salam, 2012) أكدت أن الجمع بين المنصبين في الشركات المصرية الأكثر تداولاً في البورصة المصرية، يؤثر تأثيراً إيجابياً وقوياً في جودة المراجعة، كما أكدت دراسة (Makni et al., 2012) ازدواجية مهام المدير التنفيذي في الشركات التونسية له آثاره الإيجابية في اختيار منشآت مراجعة ذات جودة عالية، وقد توصلت دراسات (Velnampy et al., 2014; Gajevszky, 2014) أيضاً إلى النتيجة نفسها في سوق بوخارست للأوراق المالية وبورصة كولومبيا للأوراق المالية على التوالي. وعلى العكس من الدراسات السابقة فقد خلصت دراسة (Rabahgana & Lajmikrichen, 2013) إلى عدم وجود علاقة بين الجمع بين ازدواجية مهام المدير التنفيذي وجودة المراجعة بالشركات البلجيكية المسجلة في سوق الأوراق المالية. وهذا ما أكدته دراسات (Johl et al., 2016; Wong et al., 2015).

وعلى ذلك يُمكن صياغة الفرض الفرعي الثالث كما يلي:

H02:3 تؤثر ازدواجية مهام المدير التنفيذي على جودة المراجعة الخارجية بالشركات المقيدة بالبورصة السعودية.

ويخلص الباحث مما سبق إلى عدم وجود إتفاق بين الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين جودة المراجعة وخصائص مجلس الإدارة. ويرى الباحث أن سبب التباين في النتائج يرجع إلى اختلاف الدول التي أجريت فيها هذه الدراسات من حيث العوامل البيئية والاجتماعية والثقافية والتي تنعكس على أعضاء مجلس الإدارة ودورهم الفاعل في اتخاذ القرارات.

٦- القسم السادس: الدراسة التطبيقية واختبارات الفروض

استهدفت الدراسة اختبار أثر كل من هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة الخارجية للشركات القيدة في البورصة السعودية، ولتحقيق هذا الهدف اعتمد الباحث على أسلوب تحليل المحتوى (Content Analysis)، حيث جرى تحليل القوائم والتقارير المالية وتقارير المراجعة للشركات السعودية المسجلة خلال الفترة من عام 2014 حتى عام 2018م. ويُمكن بيان منهجية الدراسة من خلال النقاط التالية:

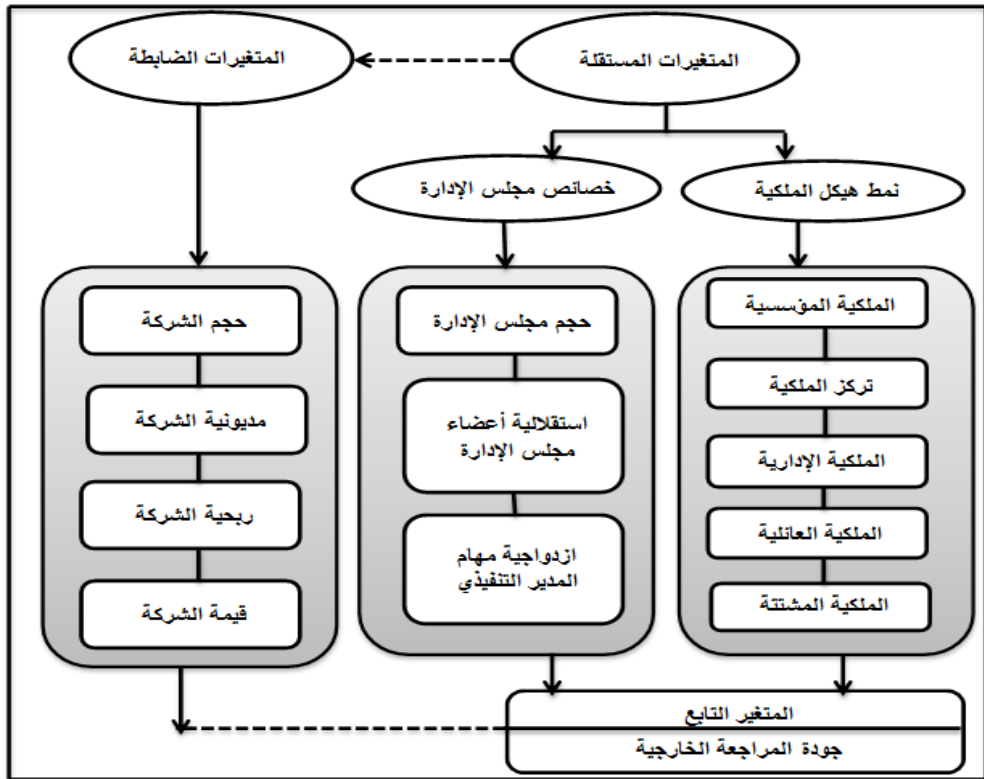
٦-١ قياس متغيرات الدراسة

جدول (١) ملخص متغيرات الدراسة وطريقة قياسها

نوع المتغير	المتغير ورمزه	طريقة القياس المتبعة	الأثر المتوقع	
المتغير التابع	جودة المراجعة الخارجية (AUDSZ _{it}) من خلال مؤشر حجم منشأة المراجعة. قياساً على: (Abdullah&Ismail,2018;DeFond&Zhan, 2014; Miko & Kamardin,2015)	متغير وهمي. ويعطى القيمة (1) في حال تمت المراجعة من قبل إحدى منشآت (Big4)، والقيمة (صفر) إذ كان غير ذلك.		
المتغيرات المستقلة	الملكية المؤسسية (INSOW)	نسبة أسهم الشركة المملوكة من قبل المؤسسات / عدد الأسهم الكلية للشركة.	±	
	نمط هيكل الملكية: قياساً على: (عبد الحليم,2018; Husnin et al., 2016; Karm et al., 2012)	محمل نسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المستثمرين الذين يملكون حصة في رأس المال بنسبة أكثر من 5%.	±	
	الملكية الإدارية (MAOW)	عدد الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة/ عدد الأسهم الكلية للشركة.	±	
	الملكية العائلية (FAMOW)	عدد الأسهم المملوكة من قبل العائلة الواحدة/ عدد الأسهم الكلية للشركة.	±	
	الملكية المشتتة (OWNDIS)	عدد الأسهم التي يتم تداولها بشكل حر في البورصة / عدد الأسهم الكلية للشركة.	±	
	خصائص مجلس الإدارة. قياساً على: (غريب, 2016; Makni et al., 2012; Zengin, 2013; Kikhia, 2014);	حجم مجلس الإدارة (BDSIZE)	عدد أعضاء مجلس الإدارة.	±
		استقلالية مجلس الإدارة (BDIND)	عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين/ عدد أعضاء مجلس الإدارة.	±
		ازدواجية مهام المدير التنفيذي (DUAL)	متغير وهمي ويعطى القيمة (1) في حال كان رئيس مجلس الإدارة هو الرئيس التنفيذي للشركة. و(صفر) غير ذلك.	±
	المتغيرات الضابطة: قياساً على دراسات Nnadi et al., 2017; Nelson & Rusdi, 2015; Matonti et al., 2016; Darmadi, 2016	حجم الشركة (FSIZE)	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة.	±
		مديونية الشركة (LEVER)	إجمالي الالتزامات/ إجمالي الأصول.	±
ربحية الشركة (PROFIT)		العائد على الأصول = صافي الربح/ إجمالي الأصول	±	
قيمة الشركة (T.Q)		من خلال مقياس TOBIN Q، ويقاس من خلال القيمة السوقية للشركة/ القيمة الدفترية	±	

٦-٢ نموذج الدراسة

بناءً على ما تم عرضه من خلال مشكلة الدراسة وأهدافها وفروضها، حاول الباحث تطوير نموذج لقياس أثر كل من نمط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة بوصفها متغيرات مستقلة على جودة المراجعة للشركات المسجلة في البورصة السعودية بوصفه متغيراً تابعاً، كما استخدم الباحث بعض المتغيرات الرقابية التي من شأنها ضبط العلاقة بقيم المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وذلك من خلال النموذج التالي:



شكل (1) يوضح إطار البحث ونموذج العلاقة بين المتغيرات

وعليه يمكن صياغة نموذج الدراسة كما يلي:

$$AUDSZ_{it} = \beta_0 + \beta_1(INSOW) + \beta_2(BLOOW) + \beta_3(MAOW) + \beta_4(FAMOW) + \beta_5(OWNDIS) + \beta_6(BSIZEIT) + \beta_7(BDINDIT) + \beta_8(DUALIT) + \beta_9(FSIZE) + \beta_{10}(LEVER) + \beta_{11}(PROFIT) + \beta_{12}(TOBINQ) + \varepsilon_{it}$$

حيث إن: (AUDSZ_{it}) تعبر عن حجم منشأة المراجعة، وتعتبر عن جودة المراجعة للشركة (i) في السنة (t). (β₀) الجزء الثابت في النموذج (β₁-β₅) معاملات الانحدار لنمط هيكل الملكية. (β₆-β₈) معاملات الانحدار لخصائص مجلس الإدارة. (β₉-β₁₂) معاملات الانحدار للمتغيرات الرقابية. (ε_{it}) معامل الخطأ العشوائي.

٦-٣ مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات السعودية المسجلة في سوق الأوراق المالية خلال الفترات من (2014:2018) وقد بلغ عدد هذه الشركات حتى نهاية عام 2018م (176) شركة موزعة على ستة عشر قطاعاً، ووقع اختيار الباحث على عينة الدراسة وفقاً للشروط التالية:

- استبعاد قطاع البنوك وقطاع الخدمات المالية وشركات التأمين لما لها من طبيعية خاصة بالتقرير المالي.
 - استبعاد الشركات التي تُعد قوائمها المالية بعملة أجنبية بحيث تكون القوائم المالية لكل شركات العينة معدة بالريال السعودي.
 - أن تتوفر التقارير المالية عن الشركة بانتظام، وأن تتوفر فيها بيانات كافية لحساب متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى تقارير ومحاضر مجلس الإدارة خلال فترة الدراسة.
 - ألا تكون قد تعرضت للشطب أو الاندماج أو التوقف، بمعنى أن جميع الشركات المختارة مستمرة في نشاطها ولم تتوقف قط خلال فترة الدراسة.
- وبعد تطبيق الشروط السابقة، فإن عينة الدراسة مكونة من (106) شركة بما يعادل ما نسبته (60.22%) من إجمالي عدد الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية السعودي، ويوضح المرفق رقم (1) ملخصاً لعدد شركات العينة موزعة حسب القطاع.

٦-٤ مصادر الحصول على البيانات

اعتمد الباحث في جمع البيانات الخاصة بالدراسة التطبيقية على القوائم المالية وتقارير مجلس الإدارة والإيضاحات المتممة لشركات العينة المنشورة في مواقع هيئة سوق المال السعودي - تداول - www.tadawal.com، إضافة إلى موقعي مباشر www.Mubasher.info، وأرقام www.argaam.com المتخصصان في تجميع البيانات المختلفة للشركات العاملة في المنطقة العربية.

٦-٥ تحليل البيانات واختبار الفروض

اعتمد تحليل نتائج الدراسة التطبيقية على استخدام حزمة البرامج الإحصائية (SPSS)، من خلال بعض الأساليب الإحصائية كالإحصاء الوصفي، ومعامل بيرسون، وتحليل الانحدار.

٦-٥ التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

وذلك بهدف الحصول على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكافة المتغيرات، بالإضافة لأعلى قيمة، ما يسهم في وصف كل متغير ومدى تأثيره في الشركات محل الدراسة (البلداوي، 2009: عبد الفتاح، 2013).

جدول (٢) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	N	Variables
0.49	0.39	1	0	530	AUDSZ _{it}
%23.48	%41.26	%92.60	0.04	530	INSOW
%25.15	%58.80	%98.70	0	530	BLOW
%27.90	%46.70	%97.92	0	530	MAOW
%25.30	%21.74	%96.74	0	530	FAMOW
%18.29	%12.76	%99.52	0	530	OWNDIS
2.24	7.83	13	4	530	BDSIZE
%22.96	%61.35	1	0	530	BDIND
0.37	0.17	1	0	530	DUAL
%11.22	%2.27	%38.40	% -44.91	530	PROFIT
144.278.764	50.786.449	1.083.453.00	394.795	530	FSIZE
8.15	7.75	6.03	5.60	530	(Log) FSIZE
0.90	1.21	5.86	0.17	530	(T.Q)
%19.58	%31.62	%90.82	%0.40	530	LEVER

يوضح الجدول السابق ما يلي:

- فيما يتعلق بالمتغير التابع (جودة المراجعة الخارجية): تظهر الإحصائيات السابقة أن الوسط الحسابي (لحجم منشأة المراجعة) ما نسبته (39 %) من الشركات الخاصة بالبحث، بحيث أن منشآت المراجعة المصنفة ضمن (Big4) والتي تقوم بأعمال المراجعة على شركات العينة كانت جيدة نوعاً ما، وقد بلغ الانحراف المعياري (0.49) وذلك يدل على وجود اختلاف بين الشركات من ناحية نوع منشأة المراجعة التي تقوم بأعمال المراجعة هل هي من (Big4) أم ليست منها.

- فيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة (هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة).

- **هيكل الملكية:** بلغ المتوسط الحسابي لمتغير "الملكية المؤسسية" ما نسبته (41.26%)، ومقارنة النسبة السابقة بأعلى قيمة للملكية المؤسسية والتي بلغت (92.60%) يتضح لنا بأنه الشركات الخاضعة للبحث تمتلك مستوى متوسط من الملكية المؤسسية، وقد بلغ الانحراف المعياري (23.48%) ما يدل على وجود اختلاف بين الشركات محل البحث. كما بلغ المتوسط الحسابي لمتغير "تركز الملكية" ما نسبته (58.8%)، ما يدل على امتلاك شركات العينة لمستوى جيد من كبار المساهمين الذين تزيد نسبة ملكيتهم عن (5%). وإيضاً بلغ المتوسط الحسابي لمتغير "الملكية الإدارية" ما نسبته (46.70%)، وذلك يدل على أن مجلس الإدارة يلعب دوراً مهماً وذا تأثير واضح في الشركات محل البحث، بالإضافة لتطبيق الشركات لمعايير الحوكمة والخاصة بملكية مجلس الإدارة. بينما بلغ المتوسط الحسابي لمتغير "الملكية العائلية" لشركات الدراسة ما نسبته (21.74%)، ويمكن الاستدلال من هذه القيمة على عائلية عدد لا بأس به من شركات العينة. أما الانحراف المعياري لهذا المتغير فقد بلغ (25.30%) ما يدل على وجود اختلاف ما بين الملكية العائلية في الشركات محل الدراسة. فيما بلغ المتوسط الحسابي لمتغير "الملكية المشتتة" ما نسبته (12.76%) ملكية أسهم حرة، ما يدل على أن شركات العينة لا يمتلكون نسبة عالية من الاستثمارات الحرة، وقد بلغ الانحراف المعياري (18.29%) ما يدل على وجود اختلاف ما بين الشركات محل البحث فيما يتعلق بالملكية المشتتة.

- **خصائص مجلس الإدارة:** بلغ المتوسط الحسابي لمتغير "حجم مجلس الإدارة" ما قيمته (7.83%) بانحراف معياري بلغ (2.24%) ما يدل على وجود تجانس بين عدد أعضاء مجلس الإدارة بالشركات محل الدراسة، وقد بلغ ادني قيمة 4 أعضاء وأعلى قيمة 13 عضواً، ما يدل على التزام بعض شركات الدراسة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات السعودية المتعلقة بتحديد عدد أعضاء مجلس الإدارة حيث حُدّد بثلاثة أعضاء حداً أدنى وثلاث عشرة عضواً حداً أقصى. فيما بلغ المتوسط الحسابي لمتغير "استقلالية أعضاء مجلس الإدارة" ما نسبته (61.35%)، وذلك يدل على أنه يوجد استقلالية لأعضاء مجلس الإدارة، وقد بلغ الانحراف المعياري ما نسبته (22.96%) وذلك ما يدل على وجود اختلاف بين عينة الدراسة. كما بلغ المتوسط الحسابي لمتغير "ازدواجية مهام المدير التنفيذي" ما نسبته (18.9%) ما يعني أن (18.9%) من شركات العينة محل الدراسة عدد رؤساء مجلس الإدارة الذين يشغلون منصب المدير التنفيذي في الوقت ذاته، وهذه النسبة تُعد مؤشراً جيداً على التزام الشركات بتطبيق قواعد الحوكمة السعودية.

- فيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية: بلغ المتوسط الحسابي لمتغير "حجم الشركة" والذي جرى حسابه باللوغاريتم الطبيعي (7.75%)، ما يدل على أن العينة محل الدراسة تمتلك قيمة من الموجودات تؤهلها للاستمرار وذلك ما يعطي ثقة واطمئناناً لدى المستثمرين، وكان الاستدلال على ذلك من خلال مقارنة قيمة المتوسط الحسابي مع أعلى قيمة لهذا المتغير والتي بلغت (6.03%)، بينما الانحراف المعياري لهذا المتغير فقد بلغ الانحراف المعياري (8.15%) ما يدل على وجود اختلاف بين مفردات عينة الدراسة فيما يتعلق بمجموع الموجودات والذي يعبر عن حجم الشركة. كما بلغ المتوسط الحسابي لمتغير "ربحية الشركة" ما نسبته (2.27%)، والتي جرى قياسها بمعدل العائد على الموجودات، ومن أجل فهم تفسير هذه النسبة فهماً أدق يجب مقارنتها بأعلى نسبة (38.40%) بينما أقل قيمة بلغت (-44.91%) ما يدل على وجود تذبذب في نسب الربحية للشركات محل الدراسة خلال الفترات التي يغطيها البحث. بينما بلغ المتوسط الحسابي لمتغير "نسبة المديونية" ما نسبته (31.62%) وذلك يدل على أن الشركات الخاضعة للدراسة تتحمل نسبة متوسطة من الديون للغير، وقد تم الاستدلال إلى ذلك من خلال مقارنة هذه النسبة بأعلى قيمة (90.82%) بينما أقل قيمة بلغت (0.40%)، وقد بلغ الانحراف المعياري لهذا المتغير (19.58%) وذلك يدل على وجود اختلاف ما بين الشركات محل الدراسة من ناحية نسبة المديونية التي تتحملها. أخيراً بلغ المتوسط الحسابي لمتغير "قيمة الشركة" (1.21) مرة، وقد تم قياسه من خلال معادلة Tobin's Q والتي تركز على توضيح نمو الشركة وقيمتها، ما يدل على أن شركات الدراسة تمتلك قيمة جيدة من خلال مقارنتها بقيمتها الدفترية، وقد بلغ الانحراف المعياري ما نسبته (89.49%) وذلك مؤشر على وجود اختلاف بين شركات الدراسة من حيث قيمتها.

٦-٧ التكرارات المئوية

تم استخدام أسلوب التكرارات المئوية لوصف متغير ازدواجية مهام المدير التنفيذي ومتغير حجم منشأة المراجعة.

جدول (٣) التكرارات المئوية ازدواجية مهام المدير التنفيذي وحجم منشأة المراجعة

حجم منشأة المراجعة		المتغير	الازدواجية		المتغير
النسبة	التكرارات		النسبة	التكرارات	
61%	65	Non Big4	81.1%	86	عدم الازدواجية
39%	41	Big4	18.9%	20	الازدواجية
100%	106	المجموع	100%	106	المجموع

يتضح من الجدول السابق: الشركات التي لا تجمع ما بين كلا المنصيين قد بلغت نسبتها (81%) بينما بلغت نسبة الشركات التي تجمع ما بين المنصيين (18.9%) وذلك يدل على التزام عدد من الشركات بقواعد حوكمة الشركات السعودية. أيضًا يتضح أن نسبة منشآت المراجعة الكبرى (Big4) التي تقوم بأعمال المراجعة بلغت نسبتها (39%) من بين الشركات محل الدراسة، بينما بلغت الشركات التي تستعين بمنشآت المراجعة الأخرى (61%)، وهو ما يظهر عدم اعتماد الشركات بشكل كبير في اسناد أعمال المراجعة لمنشآت مراجعة من (Big4).

٦-٨ نتائج تحليل الارتباطات التبادلية (Correlations)

جدول (٤) نتائج مصفوفة الارتباط التبادلية بين المتغيرات

Variables	BLOOW	OWNDIS	FAMOW	INSOW	MAOW	BDSIZE	BDIND	DUAL	PROFIT	FSIZE	T.Q	LEVER
BLOOW	1											
OWNDIS	0.112	1										
FAMOW	.200**	-.246**	1									
INSOW	.238**	0.060	.147*	1								
MAOW	.477**	.315**	.211**	.244**	1							
BDSIZE	-.288**	-0.094	-.140**	0.046	0.121	1						
BDIND	-.351**	-0.094	-.257**	-.213**	-.308**	.196**	1					
DUAL	-.137**	-.143*	-0.023	-.143*	-.319**	-0.092	-0.094	1				
PROFIT	0.032	0.057	-0.037	-0.001	0.070	0.024	0.007	.254**	1			
FSIZE	-0.023	-0.012	-0.107	-.160*	-0.053	-0.099	0.096	-0.005	-.155*	1		
T.Q	.264**	-0.041	0.036	.147*	.217**	-0.012	-0.077	0.125	.294**	-0.094	1	
LEVER	0.081	.193**	-.279**	0.127	.276**	.373**	-0.080	-0.027	.352**	0.053	0.109	1

يتضح من مصفوفة معاملات الارتباط (Correlation Matrix) عدم وجود ارتباطات عالية بين متغيرات الدراسة، حيث بلغت أعلى نسبة ارتباط (47.7%) وهي نسبة الارتباط بين كل من متغيري الملكية الإدارية وتركز الملكية، ما يدل على أنه كلما ارتفعت نسبة الملكية الإدارية أدى ذلك لارتفاع نسبة كبار المساهمين الذين تزيد نسبتهم عن (5%) والعكس صحيح.

٦-٩ معامل التباين

يهدف هذا التحليل إلى الكشف عن مدى وجود ارتباطات تبادلية بين متغيرات نموذج الدراسة، إذ أنه تم استخدام معامل التباين (VIF) والتباين المسموح به (Tolerance) لكل متغير من متغيرات الدراسة، لمعرفة ما إذا كان هناك ارتباط عال بين المتغيرات التي تجعل من الصعب تحديد مساهمة كل متغير من المتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع. حيث يجب أن

يكون معامل تضخم التباين (VIF) >10 وأن يكون التباين المسموح به (Tolerance) <10% (Gujarati, 2004; البلداوي, 2009).

جدول (٥) معامل التباين (VIF)

VIF	Tolerance	Variables
1.187	.842	الملكية المؤسسية (INSOW)
1.708	.586	تركز الملكية (BLOOW)
2.130	.469	الملكية الإدارية (MAOW)
1.509	.663	الملكية العائلية (FAMOW)
1.242	.805	الملكية المشتتة (OWNDIS)
1.620	.617	حجم مجلس الإدارة (BDSIZE)
1.387	.721	استقلالية مجلس الإدارة (BDIND)
1.343	.745	ازدواجية مهام المدير التنفيذي (DUAL)
1.447	.691	ربحية الشركة (PROFIT)
1.763	.567	حجم الشركة (FSIZE)
1.277	.783	قيمة الشركة (T.Q)
1.129	.886	مديونية الشركة (LEVER)

من الجدول السابق: يتضح عدم وجود ارتباط تبادلي عالٍ بين المتغيرات حيث كانت جميع أرقام (VIF) أقل من (10) ويحد أعلى (1.763)، كما كانت قيم التباين المسموح به (Tolerance) لكافة المتغيرات المستقلة والتابعة أعلى من 10% ويحد أدنى 46.9%.

٦-١٠ اختبار الفروض المتعلقة بتأثير نمط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة

على جودة المراجعة الخارجية مقاسة بحجم منشأة المراجعة

- تحليل الانحدار اللوجستي: لاختبار العلاقة بين نمط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة، باستخدام اختبار معامل ارتباط بيرسون Person Correlation Coefficient للتعرف على مدى وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة المرتبطة بنمط الملكية وخصائص مجلس الإدارة والمتغير التابع جودة المراجعة الخارجية مقاسة بحجم منشأة المراجعة وذلك كما يلي (عبد الفتاح، 2013: العباسي، 2012):

Variables		1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
(Con.)	B	3.452	3.539	3.622	3.566	3.532	3.679	3.792	3.166	1.864	2.586
	Sig.	(.219)	(.154)	(.141)	(.145)	(.148)	(.131)	(.118)	(.187)	(.400)	(.227)
BLOW	B	0.002	0.002								
	Sig.	(.809)	(.815)	**	**	**	**	**	**	**	**
OWNDIS	B	-0.009	-0.009	-0.009	-0.010	-0.010	-0.009				
	Sig.	(.356)	(.356)	(.364)	(.356)	(.333)	(.374)	**	**	**	**
FAMOW	B	-4.444 ^a	-4.459 ^a	-4.525 ^a	-4.536 ^a	-4.532 ^a	-4.444 ^a	-4.244 ^a	-4.244 ^a	-4.184 ^a	-4.412 ^a
	Sig.	(.000)	(.000)	(.000)	(.000)	(.000)	(.000)	(.000)	(.000)	(.000)	(.000)
INSOW	B	0.042 ^a	0.042 ^a	0.042 ^a	0.042 ^a	0.042 ^a	0.042 ^a	0.042 ^a	0.043 ^a	0.042 ^a	0.041 ^a
	Sig.	(.000)	(.000)	(.000)	(.000)	(.000)	(.000)	(.000)	(.000)	(.000)	(.000)
MAOW	B	0.742	0.728	0.759	0.900	1.038	0.939	0.939			
	Sig.	(.375)	(.370)	(.300)	(.204)	(.197)	(.126)	(.175)	**	**	**
BDSIZE	B	0.032	0.033	0.024	0.019						
	Sig.	(.723)	(.704)	(.757)	(.805)	**	**	**	**	**	**
BDIND	B	0.057									
	Sig.	(.947)	**	**	**	**	**	**	**	**	**
DUAL	B	1.105 ^b	1.098 ^b	1.094 ^b	1.090 ^b	1.084 ^b	1.145 ^b	1.096 ^b	0.909 ^b	1.099 ^b	1.085 ^b
	Sig.	(.019)	(.017)	(.017)	(.018)	(.012)	(.012)	(.014)	(.033)	(.001)	(.009)
PROFIT	B	2.235	2.249	2.210	2.161	2.244	2.372	2.323	2.525		
	Sig.	(.180)	(.170)	(.180)	(.185)	(.130)	(.133)	(.133)	(.116)	**	**
FSIZE	B	-0.877 ^b	-0.884 ^b	-0.877 ^b	-0.860 ^b	-0.832 ^b	-0.840 ^b	-0.866 ^b	-0.734 ^b	-0.535 ^b	-0.569 ^b
	Sig.	(.016)	(.017)	(.017)	(.015)	(.014)	(.014)	(.011)	(.025)	(.072)	(.052)
T.Q	B	0.149	0.151	0.159	0.153	0.150					
	Sig.	(.427)	(.417)	(.387)	(.407)	(.408)	**	**	**	**	**
LEVER	B	1.424	1.428	1.411	1.376	1.336	1.326	1.410 ^c	1.447 ^c	1.201	
	Sig.	(.110)	(.108)	(.111)	(.117)	(.120)	(.123)	(.098)	(.089)	(.150)	**
Cox & Snell R ²		0.246	0.248	0.245	0.245	0.245	0.243	0.244	0.233	0.225	0.218
Nagelkerke R ²		0.334	0.334	0.334	0.333	0.334	0.333	0.324	0.317	0.304	0.298
Chi ²		64.835	64.831	64.776	64.683	64.622	63.935	63.171	61.139	58.605	56.514
(Sig.)		0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000

(-) الأرقام بين أقواس تمثل قيمة المعنوية (Sig.). a = ذات دلالة إحصائية 1% b. = ذات دلالة إحصائية

إحصائية عند مستوى 5% c. ذات دلالة إحصائية عند مستوى 10% . ** = المتغير مستثنى.

من الجدول السابق تُشير النتائج أن الدالة الإحصائية للنموذج بلغت (0.00) استناداً على قيمة كاي 2^أ وأقل من (0.05)، ما يدل على أن المتغيرات المستقلة مجتمعة ذات دالة إحصائية في تفسير المتغير التابع في شركات الدراسة. فيما يتعلق بالقوة التفسيرية للنموذج نجد أن قيمة معاملي تحديد R² التابعين لـ Nagelkerke.Cox & Sell بلغت 0.334&0.246 على التوالي، وهذا يدل على أن التغير في هذه المتغيرات مجتمعة يفسر 24.6% من المتغير التابع على الأقل. ويمكن تحليل ومناقشة نتائج اختبارات فروض الدراسة فيما يلي:

- يوجد أثر إيجابي ذو دالة إحصائية للملكية المؤسسية في حجم منشأة المراجعة، حيث بلغت الدلالة الإحصائية (0.00) وهي أقل من مستوي الدالة الإحصائية (1%)، وقد بلغت قيم (β) لهما (0.042). ومن ثمَّ قبول الفرض H01:1 "تؤثر الملكية المؤسسية على جودة المراجعة الخارجية للشركات المقيدة بالبورصة السعودية". وهو ما يتفق مع نتائج دراستنا (Zureigat, 2011: Abdullah et al., 2008) التي أظهرت وجود أثر إيجابي بالشركات في ماليزيا والأردن. في حين تتعارض مع نتائج دراستنا (Soliman & Zureigat, 2011) (AbdelSalame, 2012) والتي أظهرت نتائجها وجود علاقة سلبية في البيئة المصرية والأردنية. والتفسير المحتمل لذلك: أن المؤسسات المالكة لأسهم بالشركة يجعل لها نفوذاً مؤثراً في اتخاذ القرارات سواء داخل مجلس الإدارة أو الجمعية العامة للمساهمين، بالإشراف والرقابة والتوصيات بفضل القوة التصويتية لهذه المؤسسات وذلك من أجل المحافظة على استثماراتهم ومصالحهم سوف تدفع الشركة للاستعانة بمنشآت مراجعة كبيرة ومن ثمَّ جودة المراجعة.
- لا يوجد علاقة بين تركيز الملكية وجودة المراجعة، حيث بلغت الدلالة الاحصائية (0.809) وتُعد هذه أعلى من كافة القيم على مستوي الدالة الاحصائية (10%، 5%، 1%)، ومن ثمَّ لا يوجد أي تأثير على جودة المراجعة وعليه يتم رفض الفرض H01:2 "يؤثر تركيز الملكية على جودة المراجعة الخارجية للشركات المقيدة بالبورصة السعودية". وهو ما يتفق مع ما أظهرته نتائج دراستنا (Zureigat, 2011; Karim & Zijl, 2013) في الشركات بالأردن وبلجيكا. في حين تتعارض مع نتائج دراستنا (BenAli & Lessage, 2014; Khasharneh et al., 2017) حين أظهرت وجود علاقة إيجابية في الشركات بالبحرين، وأمريكا. وهي نتيجة جاءت مغايرة تماماً للاعتقاد بأن تركيز الملكية يؤثر في حقوق أقلية المساهمين من خلال سيطرة الملاك الرئيسيين وتحكمهم ورغبتهم في تعظيم مصالحهم الذاتية لذا يقومون بالتحول إلى منشآت مراجعة تخضع لنفوذهم.
- لا يوجد علاقة بين الملكية الإدارية وجودة المراجعة، حيث بلغت الدلالة الاحصائية (0.375) ومن ثمَّ لا يوجد أي تأثير على جودة المراجعة. وعليه يتم رفض الفرض H01:3 "تؤثر الملكية الإدارية على جودة المراجعة الخارجية بالشركات المقيدة بالبورصة السعودية". وهذا ما أكدته دراسة (Soliman&AbdelSalame,2012) في البيئة المصرية، في حين تتعارض مع دراسة (Ben Ali & Lessage,2014) والتي أظهرت وجود تأثير سلبي بالشركات الأمريكية. والتفسير المحتمل لذلك: التزام الشركات محل الدراسة بلاتحة حوكمة الشركات السعودية ما يجنبها تضارب المصالح والحصانة الإدارية لبعض اعضاء مجلس الإدارة.

- يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية للملكية العائلية على جودة المراجعة، حيث قد بلغت الدلالة الإحصائية لهما (0.00) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (1%)، وقد بلغت قيم (β) لهما (-4.444). ومن ثم قبول الفرض $HO1:4$ " تؤثر الملكية العائلية على جودة المراجعة الخارجية بالشركات المقيدة بالبورصة السعودية. وهذا ما أكدته نتائج دراستنا (Lei&Lam,2013;Khan et al.,2015;Darmadi,2016). بينما تتعارض مع نتائج دراستنا (Husnin et al.,2016):، والتفسير المحتمل لذلك: أن تزايد الملكية العائلية يؤدي إلى استخدام الإدارة لسياسات محاسبية متحفظة، كذلك إدارة الشركة تكون من أفراد العائلة نفسها وهو ما يزيد من دوافع إظهار أداء الشركة بشكل أفضل من خلال الإفصاح عن مؤشرات مرتفعة لذا تلجأ لمنشآت مراجعة تليها ذلك.
- عدم وجود أي تأثير للملكية المشتتة على جودة المراجعة، حيث بلغت الدلالة الإحصائية لها (0.356) وهي أعلى من مستوى الدلالة الإحصائية. ومن ثم رفض الفرض $HO1:5$ "تؤثر الملكية المشتتة على جودة المراجعة الخارجية بالشركات المقيدة بالبورصة السعودية". وهو ما يتعارض مع نتائج دراسات (Khasharmeh,2017;Karim&Zijl,2013:Nelson&Rusdi,2015) حيث أظهرت جميعهم وجود تأثير إيجابي. وهي نتيجة جاءت مغايرة تماما للاعتقاد بأن تشتت الملكية يجعل الشركة تسعى للحفاظ على مساهميتها حيث لا يتوافر لديهم الخبرة الكافية والموارد اللازمة لتحليل أداء الشركة، ومن أهم أدواتهم في ذلك التوجه نحو منشآت مراجعة كبرى.
- عدم وجود أي تأثير لحجم مجلس الإدارة على جودة المراجعة، حيث بلغت الدلالة الإحصائية (0.723). وبالتالي رفض الفرض $HO2:1$ " يؤثر حجم مجلس الإدارة على جودة المراجعة الخارجية بالشركات المقيدة بالبورصة السعودية". وهو ما يتفق مع نتائج دراستنا (Lin&Liu,2010:Rabahgana&Lajmikrichen,2013) والتي تمت في بلجيكا والصين. في حين تتعارض مع نتائج دراستنا (Zengin, 2013: Makni et al., 2012: Kikhia, 2014) والتي توصلت لوجود أثر إيجابي في كل من الشركات المسجلة في أسواق المال بالأردن، وتركيا، وتونس. والتفسير المحتمل لذلك: يرجع إلى أن عدد أعضاء مجلس الإدارة في حد ذاته لن يكون عاملاً مؤثراً بل يتوقف تأثير الأعضاء بالمجلس على التأهيل العلمي والخبرات العلمية التي تكسيهم القدرة على اتخاذ القرارات. وهذه النتائج تدعم ما توصلت إليه دراسة (غريب، ٢٠١٦) في البيئة السعودية - محل الدراسة.
- عدم وجود تأثير بين استقلالية مجلس الإدارة على جودة المراجعة، حيث بلغت الدلالة الإحصائية (0.947). وبالتالي رفض الفرض $HO2:2$ " تؤثر استقلالية مجلس الإدارة على جودة المراجعة

الخارجية بالشركات المقيدة بالبورصة السعودية". وهو ما يتفق مع ما أظهرته نتائج دراستنا (Rusmin et al.,2009: Gajevszky,2014) في الشركات الأسترالية والماليزية وهونج كونج، وسوق بوخارست لأوراق المالية. **في حين تتعارض مع نتائج دراستنا** (Abdullah&Ismail,2008:Soliman&AbdelSalame,2012:غريب, ٢٠١٦) والتي تمت في البيئة البرازيلية والمصرية والسعودية والتي توصلت لوجود تأثير إيجابي على جودة المراجعة. **والتفسير المحتمل لذلك:** ضعف أعداد الأعضاء غير التنفيذيين بمجلس الإدارة مما يجعل عدم وجود تأثير أو الغلبة في مجلس الإدارة ومن ثم تكون قراراتهم غير مؤثرة. فكلما زاد عدد الأعضاء غير التنفيذيين تتسم قراراتهم بالموضوعية ويكون لديهم الرغبة في الحد والكشف عن السلوك الانتهازي الذي يمكن أن تمارسه الإدارة، ومن أهم ادواتهم في ذلك التوجه نحو منشآت مراجعة كبرى.

- يوجد تأثير إيجابي لازدواجية مهام المدير التنفيذي على جودة المراجعة. حيث بلغت الدلالة الإحصائية (0.019) وهذه الدالة أقل من مستوى الدالة (5%)، وقد بلغت قيمة (β) (1.105). **وبالتالي قبول الفرض₃:HO2** "تؤثر ازدواجية مهام المدير التنفيذي على جودة المراجعة الخارجية بالشركات المقيدة بالبورصة السعودية". وهو ما يتفق مع ما أظهرته نتائج دراسات في البيئة المصرية، والتونسية، ورومانيا حيث أكدت وجود تأثير قوي وإيجابي. وهو ما يتعارض مع نتائج دراسات (Rabahgana & Lajikriehey, 2013: Abdullah & Ismail,2008:غريب, ٢٠١٦). في حين دراستنا (Karim et al., 2012: Lin & Liu, 2010) أظهرت وجود أثر سلبي في الشركات الصينية والبنجلاديشية.

- يوجد تأثير سلبي لحجم الشركة في تحديد حجم منشأة المراجعة في الشركات محل الدراسة. حيث بلغت الدالة الإحصائية "لحجم الشركة" (0.022) وهذه الدالة أقل من مستوى الدالة الإحصائية (5%).

- فيما يخص المتغيرات (مديونية الشركة، ربحية الشركة، قيمة الشركة) فقد بلغت قيمة الدالة الإحصائية لهم (0.180, 0.427, 0.110) على التوالي، وجميعهم أعلى من مستوى الدالة الإحصائية (10%, 5%, 1%) لذا فإنه لا يوجد تأثير إيجابي أو سلبي لكل من تلك المتغيرات في تحديد حجم منشأة المراجعة الذي يعبر عن جودة المراجعة.

٦-٩ نتائج اختبارات الدراسة

النتيجة	الفرض	رقم الفرض
H01 يؤثر هيكل الملكية على جودة المراجعة الخارجية للشركات المقيدة بالبورصة السعودية.		
قبول (+)	تؤثر الملكية المؤسسية على جودة المراجعة الخارجية للشركات المقيدة بالبورصة السعودية. أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي ذو دالة إحصائية ومن ثمّ قبول الفرض.	H01:1
رفض	يؤثر تركيز الملكية على جودة المراجعة الخارجية للشركات المقيدة بالبورصة السعودية. أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة ذات دالة إحصائية ومن ثمّ رفض الفرض.	H01:2
رفض	تؤثر الملكية الإدارية على جودة المراجعة الخارجية بالشركات المقيدة بالبورصة السعودية. أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة ذات دالة إحصائية ومن ثمّ رفض الفرض .	H01:3
قبول (-)	تؤثر الملكية العائلية على جودة المراجعة الخارجية بالشركات المقيدة بالبورصة السعودية. أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر سلبي ذو دالة إحصائية ومن ثمّ قبول الفرض.	H01:4
رفض	تؤثر الملكية المشتتة على جودة المراجعة الخارجية بالشركات المقيدة بالبورصة السعودية. أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أي أثر ذو دالة إحصائية ومن ثمّ رفض الفرض.	H01:5
H02 تؤثر خصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة الخارجية بالشركات المقيدة في البورصة السعودية.		
رفض	يؤثر حجم مجلس الإدارة على جودة المراجعة الخارجية بالشركات المقيدة بالبورصة السعودية. أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أي تأثير ذو دالة إحصائية ومن ثمّ رفض الفرض.	H02:1
رفض	تؤثر استقلالية مجلس الإدارة على جودة المراجعة الخارجية بالشركات المقيدة بالبورصة السعودية. أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أي تأثير ذو دالة إحصائية ومن ثمّ رفض الفرض.	H02:2
قبول (+)	تؤثر ازدواجية مهام المدير التنفيذي على جودة المراجعة الخارجية بالشركات المقيدة بالبورصة السعودية. أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي ذو دالة إحصائية ومن ثمّ قبول الفرض.	H02:3

٧- القسم السابع: النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المقترحة

في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي، يخلص الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، بالإضافة لاقتراح بعض مجالات البحث المستقبلية التي يمكن تناولها على النحو التالي:

٧-١ النتائج

- تعدد المفاهيم التي وردت في جودة المراجعة الخارجية، وعدم وجود إجماع بين الباحثين على تعريف محدد لها، ويرجع ذلك إلى أن جودة المراجعة يمكن النظر إليها من زوايا مختلفة، كذلك تعدد المؤشرات التي يمكن الاستدلال بها على جودة المراجعة، وعدم وجود إجماع حول أفضل هذه المؤشرات.
- أن نمط هيكل الملكية يمثل أحد العوامل الهامة المؤثرة على جودة المراجعة، حيث ينقسم هيكل الملكية في شركات المساهمة إلى نوعين النمط الأول: ملكية المؤسسات، ملكية كبار المستثمرين، والملكية الإدارية، والملكية العائلية. أما النمط الثاني: يتمثل في الملكية المشتتة بين عدد كبير من المساهمين بالشركات.
- أن خصائص مجلس الإدارة تشكل آليه لدعم جودة المراجعة في الشركات والتي بدورها تدعم جودة الإفصاح المالي لهذه الشركات. ومن أهم تلك الخصائص "حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، ازدواجية مهام المدير التنفيذي".
- فيما يتعلق بهيكل الملكية: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للملكية المؤسسية على جودة المراجعة. لا يوجد تأثير لتركز الملكية، والملكية الإدارية على جودة المراجعة. يوجد أثر سلبي ذو دالة إحصائية للملكية العائلية على جودة المراجعة. عدم وجود أي تأثير للملكية المشتتة على جودة المراجعة الخارجية.
- فيما يتعلق بخصائص مجلس الإدارة: عدم وجود أي تأثير لأي من حجم مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة على جودة المراجعة الخارجية. يوجد تأثير إيجابي لازدواجية مهام المدير التنفيذي على جودة المراجعة الخارجية.
- فيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة: لا يوجد تأثير إيجابي أو سلبي لكل من مديونية الشركة، وربحية الشركة، وقيمة الشركة في تحديد حجم منشأة المراجعة كمؤشر لجودة المراجعة. كذلك يوجد تأثير سلبي لحجم الشركة في تحديد حجم منشأة المراجعة في الشركات محل الدراسة كمؤشر لجودة المراجعة.

٧-٢ التوصيات

- وضع حدود لنسب الملكية بأشكالها المختلفة في الشركات المقيدة بالبورصة السعودية، والالتزام بالإفصاح عن هيكل الملكية، بما يسهم في تقييد السلوك الانتهازي لبعض الأطراف ذات السيطرة لتحقيق مصالحها على حساب الأطراف الأخرى، ومن ثم زيادة تكاليف الوكالة.

- تشجيع الإدارة على امتلاك أسهم داخل الشركة لزيادة دوافعها لارتفاع قيمة الشركة ما يسهم في تقارب المصالح بين الإدارة والمساهمين والحد من مشاكل الوكالة وانخفاض تكاليفها.
- تفعيل الدور الرقابي لهيئة سوق المال السعودي للتحقق من التزام الشركات بالإفصاح عن معلومات هيكل الملكية ما يؤدي إلى تحسين جودة الإفصاح وما يستتبعه من انخفاض عدم تماثل المعلومات.
- ضرورة تفعيل وتعزيز الدور الرقابي لهيئة سوق المال السعودي للتحقق من مدى التزام الشركات بآليات الحوكمة والخاصة بخصائص مجلس الإدارة بالشركات المسجلة بالبورصة، لما لذلك من تأثير إيجابي على مستوى جودة المراجعة.
- ضرورة قيام هيئة السوق المالية السعودية بتشديد العقوبات على الشركات التي لا تلتزم بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (1-36-2008)، الذي يلزم الشركات بأن يكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين، فما زال هناك بعض الشركات لا تلتزم بهذا القرار.
- يجب على هيئة السوق المالية السعودية إعادة النظر في الفقرة (د) من المادة الثانية عشرة من لائحة حوكمة الشركات، التي تقضي بحظر الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي بالشركة مثل منصب العضو المنتدب أو المدير العام أو الرئيس التنفيذي.
- ضرورة قيام الجمعية العامة للمساهمين بشركات المساهمة السعودية اختيار الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة بعناية، نظرًا لدورهم الفاعل في اتخاذ القرارات والتوصيات داخل المجلس.

٧-٣ مجالات البحث المقترحة

- يرى البحث في ضوء ما توصل إليه من نتائج وجود العديد من المجالات التي يمكن أن تشكل أساسًا لبحوث مستقبلية ومن أهمها ما يلي:
- توجيه الباحثين لإجراء المزيد من الدراسات المحاسبية ذات الصلة بهيكل الملكية (مثل الملكية الأجنبية وملكية الدولة) وخصائص مجلس الإدارة (مثل لجان المراجعة، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة) وأثرها على جودة المراجعة الخارجية. نظرًا لقلّة الاهتمام بهذه النوعية من الأبحاث في البيئة الأكاديمية السعودية.
- إجراء المزيد من الدراسات في ذات المجال باستخدام مؤشرات أخرى لجودة المراجعة الخارجية مثل (مؤشر أتعاب المراجعة، مؤشر مدة تعيين المراجع Audit Tenure). بالإضافة إلى تعميم الدراسة على القطاعات الخدمية والمالية.

٨- المراجع

أولاً: المراجع العربية

- البلداوي، عبد الحميد عبد المجيد(2009)، " الأساليب التطبيقية لتحليل وإعداد البحوث العلمية مع حالات دراسية باستخدام برنامج SPSS"، دار الشروق، عمان، الإصدار الأول.
- العباسي، عبد الحميد محمد(2012)، " تشخيص الانحدار (مشكلة وعلاجها) تطبيقات في العلوم الاجتماعية باستخدام SPSS، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، جامعة القاهرة، بدون ناشر، ص ص 20-42.
- حمدان، علاء محمد موسى (2016)، "أثر استقلالية مجلس الإدارة في أداء الشركة: دليل من السعودية"، مجلة الإدارة العامة، المجلد السادس والخمسون، العدد الثالث، رجب 1437هـ، إبريل 2016، ص ص 463-492.
- عبد الحليم، أحمد حامد محمود (2018)، "أثر هيكل الملكية وخصائص لجان المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في البورصة السعودية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد 22، العدد 4، ديسمبر 2018، ص ص 682-758.
- عبد الفتاح، عز حسن(2013)، " استكشاف التحليل الإحصائي واليوتسترب باستخدام SPSS"، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية.
- غريب، عادل ممدوح (2016)، " أثر خصائص مجلس الإدارة والملكية المؤسسية في جودة المراجعة الخارجية في الشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية"، مجلة الإدارة العامة، المجلد السادس والخمسون، العدد الثالث، إبريل 2016م، رجب 1437هـ، ص ص 495-526.
- لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية الصادرة عن هيئة السوق المالية، بموجب القرار رقم 1-212-2006 بتاريخ 1/10/1427هـ.
- مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم (2014)، " أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية: دليل من البيئة المصرية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الأول، العدد الأول، ص ص 246-304.

موسى، بوسي حمدي حسن(2018)، "أثر جودتي المراجعة الحقيقية والمدركة على تكلفة التمويل بالملكية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد 22، العدد3، ص ص670:709.

نظام الشركات السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم(م/6) بتاريخ 22/3/1385هـ.

ثانياً: المراجع الاجنبية

- Abdioglu, N., (2016), " Managerial Ownership and Corporate Holding: Insights from an Emerging Market", **Business and Economics Research Journal**, Vol.7, No.2, pp.29-41.
- Abdullah, R.; Z. Ismail; & M. Smith (2018), "Audit committees' involvement and the effects of quality in the internal audit function on corporate governance", **International Journal of Auditing**, 22 (3): 429-458
- Abdullah, W., Ismail, S. and Jamal din, N. (2008),"The Impact of Board Composition, Ownership, and CBO Duality on Audit Quality: The Malaysian Evidence", **Malaysian Accounting Review**, Vol.7 No.,2, pp.17-28.
- Adeyemi, S.and Fagbemi, T. (2010),"Audit Quality, Corporate Governance and Firm Characteristics in Nigeria", **International Journal of Business and Management**, Vol.5, No.5, pp.169-179.
- Al- Najjar, B.; & E. Kilincarslan (2016), "The effect of Ownership structure on dividend policy: evidence from Turkey", **Corporate Governance: The International Journal of Business in Society**, 16 (1): 133-161.
- Alfrah, M. (2017),"The Effectiveness of Board of Directors' Characteristics in Mandatory Disclosure Compliance", **Journal of Financial regulation and Compliance**, Vol.24 No.2.
- Alkurdi, A.; M. Al- Nimer; & M. Dabaghia (2017), "Accounting Conservatism and Ownership Structure Effect: Evidence from Industrial and Financial Jordanian Listed Companies", **International Journal of Economics and Financial Issues**, 7(2):608-618.

- Al-Najjar, B. (2018), "Corporate governance and Audit Features: SMEs evidence", **Journal of Small Business and Enterprise Development**, Vol.25 No.1, pp.163-179.
- Ashtiani, Mohammad Reza, Oskou, Vahid&Takor, Reza (2016), "Audit Quality and Earning Management in Tehran Stock Exchange Listed Companies “, International **Journal of Academic Research in accounting**, Finance and management Sciences,6(1), pp142-149.
- Australian Publicpolicy Committee(APC) (2014), " Audit Quality in Australia- A Brief Overview of Recent Recent Regulatory and Professional Development//Chapter 1: **Defining Audit Quality, Financial Reporting Council Australian Government.**
- Aydin, A. D., & Cavdar, S. C. (2015). Corporate governance and dividend policy: An empirical an-alysis from borsa Istanbul corporate governance index (xkury). **Accounting and Finance Research**, 4(3), P66.
- Beisland, L.A., Mersland, R. and Strom, R.(2015), "Audit Quality and Corporate Governance: Evidence from the Microfinance Industry
- Ben Ali, C.and Lessage, C. (2014), "Auditor Choice, Audit Fees and Principal-principal Conflict", Working Papers2014-125, Department of Research, I pig Business School.
- Boone, J. P., Khurana, I. K., & Raman, K. K. (2010). “Do the Big 4 and the Second-tier firms provide audits of similar quality?” **Journal of Accounting & Public Policy**, 29:330-352.
- Bricker, R.; & G. Markarian (2015), "Institutional Investors and Insider Trading Profitability", **European Accounting Review**,24(3):495-518.
- Daadaa, W., & Jouini, F. (2018). Does ownership structure affect dividend policy? A panel data a-nalysis for the French market. **International Journal of Governance and Financial Intermediation**, 1-(1), 18-36.
- Darmadi, S.(2016), " Ownership Concentration, Family Control, and Auditor Choice: Evidence From an Emerging Market”, Asian Review of Accounting, Vol.21No.3,pp.223-240.

- DeFond, M., and Zhang, J. (2014). "A review of archival auditing research". **Journal of Accounting and Economics**, 58: pp275–326.
- Ebaid, I. (2011). "Corporate governance practices and auditor's client acceptance decision: empirical evidence from Egypt". *Corporate Governance*, 11(2): 171–183.
- Elizabeth, D. (1981). Auditor Size and Audit Quality. **Journal of Accounting & Economics**, 3 (3): pp. 183–199.
- Foroghi, D.; H. Amiri; & Z.N. Fallah (2013), "Corporate Governance and Conservatism", **International Journal of Academic Research in Accounting Finance and Management Sciences**, 3 (4): 61–72.
- Gajevszky, A. (2014). "Audit quality and corporate governance: evidence from the Bucharest stock exchange". **International Scientific Conference on Economic and Social Development and Eastern European ESD Conference: Business Continuity**:393–402.
- Gujarati, D.N.(2004)" Basic Econometrics", McGraw–Hill,4th Edition, New Your, USA.
- Hapsoro, Dody and Tiara Rani Santosos (2018)." Does Audit Quality Mediate The Effect of Audotir Tenure, Abnormal Audit Fee and Auditors Reputation on Giving Going Concern Opinion" **International Journal of Economics and Financial Issues**, Vol,8,no.1,pp.143–152.
- Haw, I. M.; S.S.M. Ho; J.Y. Tong; & F.F. Zhang (2012), "Complex Ownership Structures and Accounting Conservatism", **Working Paper, Available at: <http://aaahq.org/AM2011/abstract.cfm?submissionID>**
- He, W.& kyaw, N., (2018)," Ownership Structure and Investment Decisions of Chinese SOEs", **Research in International Business and Finance**, Vol.43, pp.48–57.
- Husnin, A., Nawawi, A. and Salin, A. (2016)," Corporate Governance and Auditor Quality–Malaysian Evidence", **Asian Review of Accounting** Vol.24No.2, pp.202–230.

- Iskander, Takiah M. et al (2017), " Board of Directors and Ownership Structure: A Study On Small and Medium Enterprises(Smes)In Malaysia", **Journal Pengurusan Journal of Management**), Vol.49, pp.25–39.
- Johl, S., Kaur, S., and Cooper, B., (2016), "Board Characteristics and Firm Performance: Evidence from Malaysian Public Listed Firms”, **Journal of Economics, Business and Management**, Vol.3, No.2, pp.239–243.
- Karim, A., Zijl, T., and Mollah, S.(2013), " Impact of Board Ownership, CEO–Chair Duality and Foreign Equity Participation on Auditor Quality Choice of IPO Companies: Evidence form an Emerging Market", **International Journal of Accounting& Information Management**, Vol.21 No.2,pp.148–169.
- Karim, A.and Zijl, T.(2013), "Efficiency and Opportunism in Auditor Quality Choice in Emerging Audit Services Markets", **International Journal of Accounting & Information Management**, Vol.21 No.3,PP.241–256.
- Karim, W., Van, T. and Mollah, S. (2012). “Impact of board ownership, CEO–Chair duality and foreign equity participation on auditor quality choice of IPO companies: Evidence from an emerging market”. **International Journal of Accounting & Information Management**, 21(2): 148 – 169.
- Khaddafi, Muammar, (2015)."Effect of Debt Default, Audit Quality& Acceptance of Audit Opinion Going Concern in Manufacturing Company in Indonesia Stock Exchange", **International Journal of Academic Reserch in Accounting**, Finance & Management Sciences, Vol.5, No.1,pp.80–91.
- Khan, A. R., Muttakin, M.B., & Siddiqui, J.(2015), "Audit Fees, Auditor Choice and Stakeholder Influence: Evidence from a Family–Firm Dominated Economy", **The British Accounting Review**, Vol. 47 No. 3,pp.304–320.
- Khasharmeh, H. and Joseph, N.(2017), " Does Ownership Structure Affects Audit Quality: Evidence From Bahrain?", **Global Journal of Accounting, Economics and Finance**, Vol. 4,No.3,pp92–100.

- Kikhia, H.(2014). “Board characteristics, Audit committee characteristics and audit Fee: Evidence from Jordan”. **International Business Research**, 7(12): 98-110.
- Knechel, W., Krishnan, G., Pevzner, M., Shefchik, L., and Velury, U.(2013). “Audit Quality: Insights from the Academic Literature”. **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, 32(Supplement 1): 385-421.
- Lei, A. and Lam, S.(2013), "**Family Ownership, Auditor Choice and Audit Fees: Evidence from Hong Kong**", Working Paper, University of Macau, May.
- Lin, J., and Liu, M.(2010). “The determinants of auditor switching from the perspective of corporate governance in China”. **Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting**, 26: 117-127.
- Lin, L. (2016), “Institutional Ownership Composition and Accounting Conservatism”, **Requinto Finance Account**, 46: 359-385.
- Makni, I., Kolsi, M.C., and Affes, H.(2012), "The Impact of Corporate Governance Mechanisms on Audit Quality: Evidence from Tunisia" ,**IUP Journal of Corporate Governance**, Vol.11, No.3, pp.48-71.
- Matonti, G., Tucker, J. and Tommasetti, A.(2016), " Auditor Choice in Italian Non-Listed Firms", **Managerial Auditing Journal**, Vol.31 No .4/5, pp.458-491.
- Mehdi, M.; J.M. Sahut; & F. Teulon (2017), “Do Corporate governance and ownership structure impact dividend policy in emerging market during financial crisis?”, **Journal of Applied Accounting Research**, 18 (3): 274-297.
- Miko, N., and Kamardin, H.(2015). “Impact of Audit Committee and Audit Quality on Preventing Earnings Management in the Pre- and Post-Nigerian Corporate Governance Code 2011”. **Social and Behavioral Sciences**, 172: 651 – 657.

- Myers, Linda A., Jaime Schmidt & Michael Wilkins(2014), " An investigation of Recent Changes in Going Concern Reporting Decisions Among Big N & non Bog N Auditors", **Rev Quant Finan Acc**, Vol.43,pp.155-172.
- Nagata, K,& Nguyen, P.,(2017), " Ownership Structure and Disclosure Quality: Evidence From Management Forecasts Revisions in Japan", **Journal Of Accounting and Public Policy**, Vol.36,pp.451-467.
- Nelson, S.and Rusdi, N.(2015), "Ownership Structures Influence on Audit fee". **Journal of Accounting in Emerging**, Vol 5No.4pp.457-478.
- Nnadi, M., Efobi,U.,and Oledinma,A.(2018),"Audit Quality, Family Business and Corporate Governance Mechanisms: The Case of Morocco", **Journal of Accounting in Emerging Economies**,Vol.7 No.4, pp.507-527.
- Odeleye, A. T. (2018). Quality of Corporate Governance on David-end Payouts: The Case of Niger-ia. **African Development Review**, 30(1), 19-32.
- Oliveira, A. R. C. D. (2016). The impact of culture and corporate go-variance in dividend policy: ev-idence from emerging and dev-eloped countries. (Doctoral dissertation).
- Paniagua, J., Rivelles, R., & Sapena, J.,(2018)," Corporate Governance and Financial Performance: The Role of Ownership and Board Structure", **Journal of Business Research**, Vol.89,pp.229-234.
- Pergola, T. M.; & G.W. Joseph (2011), "Corporate Governance and Board Equity Ownership", **Corporate Governance: The International Journal of Business in Society**, 11(2): 200-213.
- Public Company Accounting Oversight Board(PCAOB)(2015)"**Standing Advisory Group Meeting Discussion-Audit Quality Indicators**. May15-16,Audit Quality Definition Framework, and Indicators. Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB),www.Pcaobus.org.
- Rabahgana, M. and Lajmikrichen, A. (2013). "Board Characteristics and External Audit Quality: Complementary or Substitute Mechanisms? The

Belgium Case”. **International Journal of Management Sciences and Business Research**, 2(3): 68-74.

Rossi, F.; R. Boylan; & R.J. Cebula (2018), “Financial decisions and ownership structure as control mechanisms of agency problems: evidence from Italy”, **Corporate Governance: The International Journal of Business in Society**, 18 (3): 531-563.

Salehi, Mahdi et al.(April2018),"The Relation Between Corporate Governance Mechanisms, Executive Compensation and Audit Fees Evidence from Iran", **Management Research Review**, Vol.41, pp.939-967.

Saputra, Wali (2015),"The Impact of Auditor's Independence on Audit Quality: A Theoretical Approach. **International Journal of Scientific Technology Research**, 4(12), pp.348-353

Setiawan, D.; B. Bandi; L.K. Phua; & I. Trinugroho (2016), “Ownership structure and dividend policy in Indonesia”, **Journal of Asia Business Studies**, 10 (3): 230-252.

Soliman, M., and AbdElsalam, M. (2012). “Corporate Governance Practices and Audit Quality: An Empirical Study of the Listed Companies in Egypt”. **World Academy of Science, Engineering and Technology**, 71: 1292-1297.

Structure, Audit Committee and Audit Quality: Evidence from Manufacturing Companies in Sri Lanka”. **International Journal of Business and Management**, 9(4):76-85.

The U.S Government Accountability Office(GAO) (2015), Concept Release on Audit Quality Indicators/ Potential Audit Quality Indicators. **Public Company Accounting Oversight Board(PCAOB)Release**, (005).

Velnampy, T., Sivathaasan, N., Tharanika, R. and Sinthuja, M. (2014). “Board Leadership

Wang, D. (2018)," Founding Family Ownership and Earnings Quality", **Journal of Accounting Research**, Nol.44 No.3, pp.619-656.

- Wong, Raymond M.K. et al.(April2018),"The Impact of Litigation Risk on The Association Between Audit Quality and Auditor Size: Evidence from China", **Journal of International Financial Management Accounting**, pp1-32.
- Yang, C. Y.; H.N. Lai; & B.L. Tan (2008), "Managerial Ownership Structure and Earnings Management", **Journal of Financial Reporting & Accounting**, 6(1):35-53.
- Younos, R.M.; M. Smith; & Z. Ismail (2017), "Accounting Conservatism and ownership Concentration: Evidence from Malaysia", **Journal of Business and Policy Research**, 5 (2): 1-15.
- Zengin, Y. (2013). "Is Corporate Governance a Determinant of Auditor Choice? Evidence from Turkey". **ACADEMIC REVIEW**, 13 (2): 273-284.
- Zhong, K.; D.W. Gribbin; & X. Zheng (2007), "The Effect of Monitoring by Outside Block holder on Earnings Management", **Quarterly Journal of Business & Economics**, 46(1):37-60.
- Zureigat, Q.M. (2011)," The Effect of Ownership Structure on Audit Quality: Evidence from Jordan", **International Journal of Business and Social Science**, Vol.2 No.10, pp.38-46.

ملحق (١)

بيان بالشركات محل الدراسة

النسبة %	عدد الشركات	القطاع
13.21	14	التجزئة
13.21	14	الزراعة والصناعات الغذائية
12.26	13	الاستثمار الصناعي
12.26	13	التشييد ومواد البناء
12.26	13	الصناعات البتر وكيمياوية
12.26	13	الاسمنت
5.66	6	شركات الاستثمار المتعدد
4.72	5	التطوير العقاري
3.77	4	النقل
2.83	3	الإعلام والنشر
2.83	3	الفنادق والسياحة
2.83	3	الاتصالات وتقنية المعلومات
1.89	2	الطاقة والمرافق الخدمية
%100	106	الإجمالي